الفعل الثلاثي المجرّد

وحقيقة قياسيته

الدكتور محمد ضاري حمادي

كلية الآداب – جامعة بغداد

قسم اللغة العربية

أهمية ضبط الفعل الثلاثي المجرد :

تقوم الجملة العربية على ركنين هما الفعل والاسم (١) . وقد دل البحث اللغوي التاريخي على أن للفعل في هذه الجملة مكانةً خاصةً كثيراً ما جعلته يتصدر الجملة حال إنشائها في ذهن المتكلم .

وللفعل في العربية خصائصه وأحكامه الذاتية ؛ أي قبل أن يكون جزءاً من جملة أو تركيب . وهي تتمثل في أنه إما مجرد لا يقل تأليفه عن ثلاثة أحرف ولا يزيد على أربعة ، وإما مزيد فيه لا يقل عن أربعة أحرف ولا يزيد على ستة . غير أن أكثر هذه الأصناف استعمالاً في كلام العرب وأعمّها تصرفاً فيه الفعل الثلاثي المجرد (٢) ، وهو موضوع هذا البحث .

وبسبب من ارتباط الفعل بالزمن اختلفت صيغته تبعاً لاختلاف الدلالة

---

(١) أما الحرف فلا يعدو أن يكون رابطاً يربط الركنين . وهو قد يقع بين الفعل والاسم نحو : أخذ عن زيد ، أو بين الإسم والفعل نحو زيد ما قرأ ، أو بين الاسم والاسم نحو : زيد في المكتبة .

(٢) وصف ابن جني هذا الفعل بقوله (الخصائص ١/٣٧٥) : « الذي هو اكثر استعمالا وأعم تصرفاً . »

الزمنية . قال ابن جني : « قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ؛ إذِ الغرض في صيغ هذه المُثُل إنما هو لافادة الأزمنة . فجُعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان . » (٣) ثم لاحظ علماؤنا الأولون أن الماضي من الثلاثي المجرد يحتمل الأوجه الثلاثة من حيث ضبطُ حركة عينه : « فعَل ، وفعِل ، وفعُل » ، وأنّ مضارعه لا يطرد على حال واحدة ، بل هو يحتمل الأوجه الثلاثة أيضاً : « يفعَل ، ويفعِل ، ويفعُل » مع كل صورة من صور الماضي الثلاث ، فيتحصل بمقتضى القسمة العقلية تسع صور او تسعة أبواب لهذا الفعل ، لا تتساوى من حيث الكثرة والقلّة في الاستعمال ، وإنما تقع بين الشائع المستفيض والنادر ندرة جعلتهم يحظرون القياس عليه .

ومع أن العربية – كغيرها من اللغات – لا تؤخذ بالقياس دائماً وفي كل حال ، بل إن السماع ، على ما يقول ابن جني (٤)، هو الباب الأكثر ... شكا بعض المحدثين تعذر السيطرة على تلك الأوزان ، وعدّوها مشكلة لغوية عسيرة في العصر الحديث ، فقال بعضهم في ضبط باب الفعل الثلاثي المجرد وضبط مصدره : « هذه المشاكل (*) التي تعد من « أبرز وأشهر ، بل ولعلها من أمنع وأخطر الصعوبات (**) » الصرفية ، لتغلغلها وكثرة انتشارها وتعقدها » (٥) . وقال غيره في معرفة تلك الأوزان للافعال الثلاثية المجردة

---

(٣) الخصائص ١/٣٧٥ .

(٤) قال : « ومنها ما لايؤخذ إلا بالسماع ، ولا يلتفت فيه الى القياس ، وهو الباب الاكثر ، نحو قولهم : رجل و حجر فهذا مما لا يقدم عليه بقياس ، بل يرجع فيه الى السماع . » المنصف ١/٣ .

(*) كذا ، والصحيح « المشكلات » .

(**) هذه الصياغة غير مقبولة في العربية .

(٥) نحو عربية أفضل ٨٥ .

غير المشهورة إنّ « أكبر علماء اللغة في حاجة الى المعاجم اذا أراوا أن يتأكدوا من باب الفعل. وهذا الشك أدى الى إهمال كثير من الأفعال التي يحتاج اليها الكتاب لجهلهم بصرفها » (٦) ثم تأثيراً آخر لهذا الأمر قائلاً : « وشرّ من ذلك شعور المتكلم بعدم الثقة عندما يعرض له فعل غير مألوف » . (٧)

من هنا ، يخوض هذا البحث غمار هذه الطريق ، محاولاً الوقوف على طبيعة هذا الجانب اللغوي الدقيق ، ايضاحاً لغامضه ، وإنارة لمسلكه ، ولمّاً لمتفرقه ، وسعياً الى الخلوص بشأنه بما يوافق حقيقته وييسر ادراكه .

صوغ المضارع من الماضي المفتوح العين « فعَلَ » :

يعّد هذا الوزن أعم أوزان الفعل الثلاثي اشتهاراً ، وأوسعها انتشاراً . ومن الأدلة على هذا أنه لم يختص بمعنى دون معنى ، أو بحال دون حال ، على ما هو الأمر في غيره من الأوزان . قال الرضي : « إعلم أن باب «فعَل» لخفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ اذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه . » (٨) . وعلى ذلك جاءت الجمهرة من الافعال الثلاثية على هذا الوزن ؛ سواء أمتعدية كانت مثل « زرَع » أم لازمة مثل « سبَح » ، وسواء أصحيحة كانت مثل « جلَس » ، أم مهموزة مثل « أخذ — سأل — قرأ » ، أم معتلة مثل « وصَف — قال — باع — سعى — وعى — روى » ، أم مضعّفة مثل « مدّ » . ولكن تقرير أن هذا الفعل الثلاثي أو ذاك إنما يكون على وزن « فعَل » دون سواه مثل « فَعِلَ أو فَعُلَ » لا يخضع للقياس ، بل مرده الى السماع المدون في المظانّ . أما المضارع من

(٦و٧) اللغة العربية المعاصرة ١٢٨ .

(٨) شرح الشافية للرضي ٧٠/١ . وقال سيبويه (الكتاب ١٠٤/٤) : « وانما كان (فعل) كذلك لأنه اكثر في الكلام . » وانظر في خفة الفتحة : المقتضب ١٣٤/١ ، ١٣٧ ، ٢٦٠ . وفي دلالات هذا الوزن (فعل) : الاشتقاق (لعبدالله أمين) ١٨٣ — ١٨٤ ، غرائب اللغة العربية ٦٧ — ٦٨ وفيه دلالات خاصة .

هذا الوزن فوارد على الأنحاء الثلاثة : « يفعَلُ ، ويفعِلُ ، ويفعُلُ » ، منه ما كان على واحد من هذه الأوزان ، ومنه ما كان على اثنين منها ، ومنه ما كان على الثلاثة ! ! (٩) فكيف وقف علماء العربية بإزاء هذا التنوع ؟ وهل الى معرفة الوزن المقصود من سبيل ؟

تقدم كلام ابن جني القاضي بلزوم مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع لاعتبارات الدلالة الزمنية . وهذا يعني أن الأصل في المضارع من « فعَل » إنما هو « يفعِلُ » أو « يفعُلُ » وذلك ما توجبه المخالفة ، أما المماثلة فانها توجب الفتح في المضارع « يفعَلُ » ، وتلك هي الحالة الطارئة .

إن « فعَل – يفعِلُ » صورة تستعمل في دلالات عدة ، أشهرها : الطلب والاخذ والهدوء والثبات والسير والمجيء او المضي والنفور والصوت والعطش والاضطراب والحركة والقطع والاعطاء (١٠) . وهي صورة تأتي من اللازم ، مثل « جَلَسَ – يجلِس » ، كما تأتي من المتعدي مثل « عرَفَ – يعرِفُ » . وهي تأتي من الصحيح ، كما مثّل ، ومن المهموز بأنواعه الثلاثة : مهموز الفاء ، مثل « أبد – يأبد » ، ومهموز العين ، مثل « وَأى – يئي » ، ومهموز اللام ، مثل « هنأ – يهنئُ » ، ومن المعتل بأنواعه أيضاً : ، المثال مثل « وزَنَ – يَزِنُ » ، والاجوف اليائي ، مثل « باع – يبيع » ، والناقص اليائي ، مثل « درى – يدري » ، واللفيف المقرون ، مثل « روى – يروي » ، واللفيف المفروق ، مثل « وفى – يَفي » ، ومن المضاعف أيضاً شريطة أن يكون لازماً ، مثل « خفّ – يخفّ » . فهذا الباب يرد في العربية من مختلف حالات الصحة والهمز والاعتلال والتضعيف ، عدا الأجوف والناقص الواويّيْن ، والمضاعف المتعدّي . ولئن كان هذا الاستثناء نافعاً في عزل

---

(٩) ينظر همع الهوامع ٢/١٦٣

(١٠) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٣٨٢ .

حالات لا يرد منها « فعَلَ – يفعِلُ » ، إنّ على الطرف الآخر لحالات ينقاس فيها هذا الباب باطراد ، وهي : المثال اذا كان واوياً ، والأجوفُ والناقص اذا كانا يائيين ، والمضاعف اذا كان لازماً . قال المازني في المثال الواوي : « اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واواً ، وكان فعلاً ، وكان على « فعَلَ » ، فانه يلزم « يفعِلُ » ، ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي فاء . » (١١) . وقال سيبويه في الاجوف اليائي : « واذا قلت «يفعل» من « بعت » قلت « يبيع » . ألزموه (يفعِلُ) ؛ حيث كان محولاً من « فعلت » ليجري مجرى ما حوّل الى « فعلت » وصار « يفعِل » لهذا لازماً ؛ إذ كان في كلامهم « فعل يفعِل » في غير المعتلّ ، فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في يفعل . » (١٢) وقال المبرّد في الناقص اليائي : « فان كان من الياء كان على « يفعِلُ » . » (١٣) ، وقال ابن عصفور في المضاعف اللازم : « فان كان غير متعدٍ فان مضارعه أبداً يجيء على (يفعِل) . » (١٤) .

ذلك مدى جريان القياس في «فعَلَ – يفعِلُ » وذلك مبلغ ما يأتي منه هذا الباب ومالا يأتي منه . غير أن من الباحثين في عصرنا من أراد إخضاع هذا الباب للقياس المطلق،بل اخضاع جميع أبواب الفعل الثلاثي المجرد لهذا

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١١) المنصف ١٨٤/١ . وينظر الممتع في التصريف ١٧٤/١ . وفي همع الهوامع (٢/ ١٦٣) أنه إذا كانت عين المثال أو لامه حرف حلق صار الكسر جائزاً لا واجباً ، حيث يجوز الفتح أيضاً ، الا أن يكون المثال ناقصاً يائياً (أي لفيفاً مفروقاً هنا) فأن العودة الى الكسر واجبة .

(١٢) الكتاب ٣٤١/٤ . وينظر المنصف ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٩٦/١

(١٣) المقتضب ١٣٤/١ . وينظر الممتع ١٧٤/١ .

(١٤) الممتع ١٧٤/١ . وينظر الهمع ١٦٣/٢ . هذا القياس لا ينقضه ورود الشذوذ المتمثل بأفعال مضاعفة متعدية نحو نم ينم ، ، بت يبت ، حب يحب ، عل – يعل . ينظر الهمع ١٦٤/٢ . وأفعال مضاعفة لازمة جاءت بوجهين الكسر والفتح نحو شح – يشح ويشح ، جد – يجدويجد . ينظر الافعال ٦/١ – ٧ .

القياس !! فقد ذهب عبدالله العلايلي هذا المذهب ، وقال بأن المحور الذي يدور عليه الفعل الثلاثي المجرد إنما هو « فعَل – يفعِلُ » ، وأنه لا يجوز الانتقال منه الى أي باب آخر الا لحاجة معنوية تدعو الى ذلك الانتقال ، فقال : « درج المعجميون على الخلط بين أبواب التصريف الستة خلطاً كبيراً ، بينما (*) اتضحت لي حقيقة في كتاب « مقدمة » (١٥) وهي : أن التصريف بمعنى التابس بحركة الفعل في الزمن الخاص يخضع دائما لباب واحد هو الباب الثاني ، أي باب ضرب يضرب ، بينما (*) الأبواب الخمسة الأخرى فلإفادة معنى زائد » (١٦) .

إن اطلاق القول على هذا النحو يلزم العلايلي أن تصدق هذه النظرية على جميع الأفعال الثلاثية المجردة الواردة في المعجمات العربية ، مطبوعةً كانت أم مخطوطة أم مفقودة ، وفي سائر المظان اللغوية والأدبية وغيرها ، بله مافات رواة اللغة من كلام فصيح كثير ... فهل حقق العلايلي هذا ؟ وهل تحقق من وقوعه ؟ !

الذي نراه أن نظرية العلايلي هذه لا يمكن أن تستوعب جمهرة الأفعال الثلاثية المجردة ، تلك الأفعال التي كثيراً ما تتفلت من القوالب الصرفية المقرزة ، فليس من باب يمكن أن ينقاس قياساً مطلقاً يُطمْأنّ اليه دون نظر الى السماعي المخالف والذي يقتضي الحفظ والاتقان . وكثيراً ما يكون القياس في نواحٍ من الباب دون نواحٍ أخرى كالذي رأيناه في الباب الذي نحن بصدده (فعَل – يفعِل) ، فكيف يريد العلايلي جعله مطرداً في كل فعل ثلاثي لم يقع فيه معنى زائد ينقله الى الباب الآخر ؟

---

* (١٥) كذا هو كتاب العلايلي الموسوم بـ « مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد » وقد طبع بالقاهرة – المطبعة العصرية

(١٦) المعجم للعلايلي ١٢ .

لقد بحث علماؤنا الماضون معاني هذا الباب وبقية الأبواب ، وبينوا ذلك بتفصيل عجيب ، بدقائقه وحقائقه ، ولكن أحداً منهم لم يقل بما قال به العلايلي . ولا أريد هنا أن يقف البحث وينقطع التأمل والنظر والمتابعة ، ولكن البيّنة واجبة على من ادّعى ، وليس هناك من بينة في هذا المجال غير الاحصاء والاستقصاء والاستقراء ؛ فذلك ما يشفع للنظرية وما يجعلها صحيحة مقبولة ، تطابق واقع اللغة ، ولا تصيب الأبنية بالخلل أو التحريف . بيد أن هذا البحث غير مطمئن الى نجاة الفعل الثلاثي المجرد ، وسلامة أوزانه في مقاييس هذه النظرية . ولو أخذنا الفعل « علم » – مثلاً – وطبقنا عليه نظرية العلايلي لقلنا إن الحالة الأصلية لهذا الفعل هي : « عَلِمَ – يعلِم » وإن الحالة الطارئة عليه هي : « علِم – يعلَم » ! وإن هذه الحالة الطارئة (وهي الحالة المشهورة على ما هو معروف) شأنها شأن سائر الحالات الطارئة الأخرى سواء بسواء ؛ لأن جميع الحالات قياسية ، وأن للمتكلم أن ينقل الفعل من حال الى حال ، ومن أصل الى فرع ، ومن فروع الى أصول ، تبعاً لقصده المعنى الزائد (١٧) . فكما كان من الفصاحة أن يقال « علِم – يعلَم » يكون من الفصاحة أن يقال بالأوجه الأخرى الطارئة وهي : « علَم – يعلُم » و « علَم – يَعْلَم » و « علِم – يعلِم » و « علُم – يعلُم » ! وفي الفعل « درس » يكون الأصل أن تقول « درَس – يدرِس » ، ويكون الفرع أن تقول : « درَس – يدرُس » (وهي الحالة المشهورة) ، ولا يختلف ذلك عن أن تقول – من حيث جواز القياس – بالحالات الأخرى ، وهي : « درَس – يدرَس » و « درِس – يدرَس » « درِس – يدرِس » و « درُس – يدرُس » ! ترَى : هل جاء في

---

(١٧) مذهب العلايلي أن كل فعل ثلاثي مجرد يكون الأصل فيه هو الباب الثاني (فعل – يفعل) ، وأن للمتكلم أن ينقل الفعل الى أي باب آخر بحسب القصد ، فان قصد التفوق والتركيب نقل الى الباب الأول . . . وهكذا . وسيأتي ذلك في هذا البحث .

اللغة العربية مثل هذه الألفاظ ؟! ومن الذي قال بها ؟! ومتى ؟! وأين نجدها في كلام الفصحاء ؟!

ومن المحقق أن أبنية الكلمات العربية هي الوحدات الموسيقية التي لها شأنها الكبير ، وأثرها البالغ في الكشف عن جمال هذه اللغة وجلالها ؛ إذ يتوقف ذلك على المحافظة على زنة الكلمة أولا ورصانة الجملة وسلامة تركيب الكلمات ثانياً ؛ (١٨) فلا يجوز التلاعب بهذه الأصول الجوهرية أو تحريفها بأي شكل كان وبأي مسلك من المسالك ويوم درس علماؤنا المتقدمون أحوال الفعل الثلاثي المجرد لم يغب عنهم البحث في الأصل والفرع ، ولكنهم لم يبعدوا عن الجادة ، ولم يلبسوا هذا الفعل ما ليس منه ، أو يضفوا عليه ما ليس فيه . فكان أن قرروا أن الماضي إذا كان على « فعَلَ » فان الأصل في مضارعه « يفعِلُ » ، وأن غيره — وهو الضم والفتح — هو الحالة الفرعية ، قال ابن جني مقرراً إن الاصل « فعَل — يفعِل » وان « فعَل — يفعُل » فرع عليه : « إن باب « فعَل » إنما هو « يفعِل » و « يفعُل » داخل عليه »(١٩) . وقال مشيراً الى أن « فعَل — يفعَل » ليس بأصل : « إن « يفعَل » — بفتح العين — ليس بابه « فعَل » ، وانما بابه « فعِـل . » (٢٠) فالماضي « فعَل » لا يكون مضارعه على « يفعَل » الا في حالة طارئة . قال الرضي في شرح « الشافية » : « اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن « فعَل — يفعَل » ، بفتح العين فيهما ، فرع على « فعَل — يفعُل ، أو يفعِل » ، بضمها أو كسرها في المضارع . » (٢١) . واذ فصل ابن جني في قوله المتقدم بين حالتي ضم المضارع وكسره ، وبين أن الضم ما هو الا فرع داخل على الكسر ، يكون

---

(١٨) ينظر فقه اللغه وخصائص العربية ١٢٦، ٢٨٠ ، ٢٨٧ .

(١٩ — ٢٠) ، المنصف ١/١٨٦ .

(٢١) شرح الشافية للرضي ١/١١٧ .

الحاصل أن الكسر هو الأصل هنا ، وأن الضم والفتح هما الفرع . وهذا كله محصور في دائرة الماضي « فعَل » . أما « فعِل » و« فعُل » فليس لما تقدم علاقة بهما . ولكن العلايلي جعل « فعَل – يفعِل » أصلاً في أحوال الفعل جميعاً « فعَل وفعِل وفعُل » ، وليس في حالة الفعل الوارد على « فعَل » وحدَهُ كما قال المتقدمون . وقد وجدتْ مقولة العلايلي هذه من يتأثر بها كالجنيدي خليفة الذي دعا الى أحد أمرين : إما الاكتفاء بالشق الأول من النظرية ، وهو « فعَل – يفعِل » ، وبترها عند هذا الحد بإهمال سائر أبواب الفعل الثلاثي المجرد ، وإمّا إخضاع حركة عين الفعل للمعنى إخضاعاً مطرداً ، وهو مضمون نظرية العلايلي (٢٢) . والحق أن هذين الاقتراحين متضادان ومتنافران : فالأول يلغي أثر المعنى في المبنى ، ويحوّل الأفعال الثلاثية جميعاً الى باب واحد لا غير ، هو الباب الثاني « فعَل – يفعِل » غير مبالٍ بكون الفعل على أحد الأبواب الخمسة في أصل الوضع اللغوي ، ومن ثَمَّ لا شأن لتبدل الدلالة من فعل الى آخر في ذلك المبنى أو الهيئة . والثاني يقوم على أساس المعنى ، وأن ضبط المبنى (عين الفعل) مرهون بالدلالة وتبدلها ، ولا شيء غير الدلالة !! على أن الاقتراحين يلتقيان في أمر واحد ، ويتفقان على نتيجة واحدة ، وهي تغيير الفعل الثلاثي المجرد عن حقيقته ، وتحويله عن وضعه الذي نطق به الفصحاء ، وتناقلته الرواة ، وحفظته المظانّ . فها هو ذا الجنيدي نفسه يبين كيف يطبق مقترحه الأول ، وأن ذلك يكون بـ « أن نطرد جميع أبواب الثلاثي على بنية واحدة ، كأن تكون مثل (ضرَب) ، فنصبح ننطق « علِم » و« عظُم » كلها بالفتح ، ونلزم عينها في المضارع حركة بعينها لا تتغير كذلك . » (٢٣) وهكذا نجد الفعل الثلاثي وقد تبدلت

---

(٢٢) دعا الجنيدي خليفة الى فكرة العلايلي في كتابه الموسوم بـ « نحو عربية أفضل » !! ص (٨٢ – ٨٤) ثم قدم الاقتراحين في ص (٨٤ – ٨٥) منه .

(٢٣) نفسه ٨٤ .

بنيته ، وآلت الى شيء آخر ، ونطق آخر لا ارتباط له بهذه اللغة العريقة وحقائقها الخالدة . وأما في المقترح الثاني فقد سبق بيان التحريف الذي يصيب الفعل الثلاثي اذا ما أخذ بنظرية العلايلي القائلة بقياسية الأبواب الستة قياسية مطلقة ، وكيف أن الفعل « درَس – يدرُسُ » وهو من الباب الاول (فعَل – يفعُل) يمكن أن ينطق على أية هيئة من هيئات الأبواب الخمسة الأخرى : « درَس – يدرِس ، ودرَس – يدرَس ، ودرِس – يدرَس ، ودرِس – يدرِس ، ودرُس – يدرُس » ، مما لا عهد للعربية به قبل هذا الابتكار ! ! (٢٤) .

ننتقل الآن الى صورة « يفعُل » مضارعاً من « فعَل » ، بعد الصورة الاصلية وهي صورة الكسر « يفعِل » (٢٥) . ولهذه الصورة الجديدة « فعَلَ – يفعُلُ » دلالات عديدة استخرجت الدكتورة خديجة الحديثي ما اورده سيبويه منها في كتابه ، وهي : الطلب والهدوء والاعتداء والحركة والسير والاضطراب والصوت والتحصيل والرفعة والجوع والعطش والجبن والدنو أو الابتعاد والحسن والاخذ او العطاء والعمل والاكل والانتهاء وغيرها (٢٦) . ولا يعني ذلك أن الفعل قياسي في هذه الأحوال جميعاً ، وأنه متى دل على شيء منها وجب أن يكون من هذا الباب ، ذلك أن هذه الدلالات كثيراً ما تشترك فيها أبواب اخرى غير هذا الباب . بيد أن احدى دلالات « فعَلَ » ، وهي الدلالة على المغالبة ، كثيراً ما تجعل المضارع على « يفعُلُ » ، « وقد يكون الفعل من غير هذا الباب – كغلب وخصم وكرُم – فاذا قصدت هذا

---

(٢٤) ينظر ص (٧) من هذا البحث .

(٢٥) حيث إن صورة الكسر هي الاصل الغالب « قال بعضهم : اذا عرف أن الماضي « فعل » – بفتح العين – ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون « يفعل » بالكسر لأنه أكثر والكسر أخف من الضم » . شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٧ .

(٢٦) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٨١ – ٣٨٢ وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ١٩٦ – ١٩٧ .

المعنى نقلته الى هذا الباب » (٢٧) يستثنى من ذلك المعتل في بعض أحواله ، وهو أن يكون مثالاً واوياً – نحو : وعد ، أو أجوف يائياً ، نحو : باع ، أو ناقصاً يائياً ، نحو : رمى – فان المضارع واجب الكسر ، وان الفعل هنا من باب « فعَلَ – يفعِلُ » على ما تقدم به البيان في هذا البحث (٢٨) . ومعنى المغالبة هو « أن يغلب أحد الأمرين الآخر في المصدر ؛ فلا يكون إذن الا متعدياً ، نحو : كارمني فكرمته اكرُمُه ، أي غلبته بالكرم . » (٢٩) ويأتي هذا الوزن « فعَل – يفعُل » من الفعل اللازم مثل « قعد – يقعد » ، كما يأتي من المتعدي مثل « كتب – يكتب » . وهو يأتي من الصحيح مثل « درس – يدرس » ، ومن مهموز الفاء مثل « أخذ – يأخذ » ومهموز اللام مثل « برأ – يبرؤ » (٣٠) ، ومن الأجوف الواوي مثل « قال – يقول » ، والناقص الواوي مثل « سما – يسمو » ، ومن المضاعف المتعدي مثل « شدّ – يشدّ » . ويتبين من هذا أن « فعَل – يفعُل » لا يرد من مهموز العين ، والمثال (٣١) ، والأجوف والناقص اليائيين ، واللفيف بنوعيه المفروق والمقرون ، والمضاعف اللازم .

والذي ينظر في أحوال الفعل هذه يجد أن ثمة أوضاعاً منها يمكن أن تدخل في دائرة القياس . ولم يفت ذلك علماء العربية الماضين ؛ إذ أشاروا في

---

(٢٧) شرح الشافية للرضي ٧٠/١

(٢٨) نفسه . وانظر ص (٥) من هذا البحث .

(٢٩) نفسه .

(٣٠) في إحدى لغات هذا الفعل . ينظر : لسان العرب (ب ر أ) .

(٣١) ذكروا أن لفظة واحدة جاءت من المثال ، قال ابن خالويه (ليس في كلام العرب ١٨): « ليس في كلام العرب فعل – يفعل مما فاؤه واو الاحرفاً واحداً ذكره سيبويه وهو وجد – يجد . » وهذا لا يمنع الاصل وهو « يجِد » بالكسر انظر الافعال ٦/١ . وفي «لسان العرب (و ج د) أن وجد – يجد لغة عامرية لانظير لها في باب المثال » . وانظر الكتاب ٣٤١/٤ .

مواطن متناثرة من مباحثهم الصرفية الى تلك الأوضاع والجوانب . قال سيبويه : « واذا قلت « يفعل » من « قلت » ، قلت : « يقول » ؛ لانه اذا قال « فعل » فقد لزمه « يفعل » . (٣٢) وقال المبرد : « فاذا قلت « يفعل » ، فما كان من بنات الواو فان « يفعل » منه يكون على « يفعُل » ، كما كان « قتل – يقتُل » ، ولا يقع على خلاف ذلك . » (٣٣) فالاجوف الواوي ، اذن ، لا يكون الا من هذا الباب في جميع الاحوال . ومثله كذلك الناقص الواوي . قال سيبويه : « فيكون في « غزوت » أبداً « يفعُلُ » . (٣٤) وقال المبرد في « باب ما اعتلّ منه موضع اللام » : « إعلم أن كل ما كان من هذا على « فعَلَ » ، فكان من الواو ، فان مجرى بابه « يفعُلُ » . لا يجوز الا ذلك . » (٣٥) وأشار ابن عصفور الى المضاعف المتعدي بقوله : « وان كان متعدياً ، فان مضارعه أبداً يجيء على « يفعُلُ » بضم العين » . (٣٦) هذه الأنواع الثلاثة : (الأجوف ، والناقص الواويان ، والمضاعف المتعدي) لا تكون الا على « فعَلَ – يفعُل » قياساً مطرداً . ولقد سبقت الاشارة الى أن الفعل الثلاثي اذا دل على المغالبة ، فانه من هذا الباب ، ما لم يكن مثالاً واوياً ، أو أجوف يائياً ، أو ناقصاً يائياً .

تبين مما تقدم أن من الأفعال الثلاثية المجردة ما يكون على « فعَلَ – يفعُلُ » وجوباً ، ومنها ما يمتنع كونه على هذا الوزن ، ومنها ما يمكن أن يأتي عليه ، أولا يأتي . ولكن وجد من حاول الاندفاع الى أبعد من هذا ، حين

---

(٣٢) الكتاب ٤/٣٤١ . .

(٣٣) المقتضب ١/٩٦ .

(٣٤) الكتاب ٤/٣٨٢ .

(٣٥) المقتضب ١/١٣٤ . من الافعال المعتلة الآخر ما جاء بالواو والياء معاً . ينظر أدب الكاتب ٣٦٤ . ولابن مالك منظومة في هذا نشرت في « مجموع مهمات المتون ٥٨٢ – ٥٨٤ .

(٣٦) الممتع ١/١٧٤ – ١٧٥ . وانظر الأفعال ١/٦ حيث جاءت أفعال بالوجهين الضم والكسر نحو هره يهره .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

نظر الى الأفعال العربية غير المشهورة نظرة واحدة ، فقرر أن تخضع لميزان واحد !! غير عابئ بصورتها الأصلية ، وواقعها المحفوظ في المعجم العربيّ قديماً وحديثاً ، فاختار لها أن تنطق كلها على اختلاف أبوابها نطقاً واحداً على « فعَلَ – يفعُلُ » ؛ قائلاً : « هذه الأفعال يصح أن يكون كلها من باب نَصَرَ » !! (٣٧) أما الحجة في هذا ، فلا تتصل بالناحية العلمية أو الحقيقة اللغوية ، بل تتصل بجهد المرء اذا ذهب الى المعجم العربي يستشيره في صيغة الفعل وصورته التي هو عليها !! فقال : « ليس من المعقول أن نجد اكبر علماء اللغة في حاجة الى المعاجم اذا أرادوا أن يتأكلوا من باب الفعل » !! (٣٨) والحق أن استشارة المعجم العربي في فعل غير مشهور ننوي استعماله محدودة الوقوع ؛ لأن المرء يستعمل ما يعلم عادةً . فان علم فعلاً غير مشهور ، فقد علمه عن طريق الاطلاع على النصوص ، وهو ما يقوم مقام السماع ، حتى اذا مضى زمن ، واحتاج الى ذلك الفعل ، ووجد نفسه متردداً في ضبطه وبنائه [illegible] المعجم ولا حرج . فماذا في هذا ؟! ولم وجد المعجم اذن ؟! إن إعراضنا عن المعجم في هذه الحال يكلفنا ضياع الصورة الحقيقية للفعل الوارد في نص الكلام العربي الفصيح ، والنطق بصورة أخرى رجماً بالغيب !! أما تقييس هذا الباب تقييساً مطلقاً ، فإنا نجده عند العلايلي في نظريته المارّ ذكرها ، إذ يقول : « فكل ما يصاغ تصريفاً من الباب الأول يراد به أن الشخص تلبس بالحال الفعلية ، وزيادة على التلبس تفوق فيها . » (٣٩) . وعلى هذا قرر العلايلي قياسية « فعَلَ – يفعُلُ » في كل فعل أُريد به الدلالة على التفوق ، مشهوراً كان الفعل أم مغموراً ، منطوقاً به على هذه الصورة عند الفصحاء أم على غيرها !! وذلك

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

(٣٧ – ٣٨) اللغة العربية المعاصرة ١٢٨ .

(٣٩) المعجم للعلايلي ، ١٢ .

جزء من نظريته التي وقف هذا البحث عندها آنفاً ، ووجدها تفتقر الى ما يثبت صحتها والبرهنة على مطابقتها واقع العربية ، كي يصح قياسها وقواعدها الجديدة على الدارسين !!

ننتهي هنا الى الصورة الثالثة (الأخيرة) لمضارع « فعَلَ » ، وهي صورة المماثلة « يفعَلُ » ، وتستعمل في الدلالة على معان مختلفة ، احصت الدكتورة خديجة الحديثي ما جاء منها في كتاب سيبويه ، وهو : « الخوف الذعر ، والمنع والإبعاد ، والايذاء او الاعتداء ، والصوت والقطع او الفتح ، والاعطاء والحفظ او الادخار ، والذهاب والابتعاد ، والكره والامتناع ، وغير ذلك » (٤٠) . وكالبابين السابقين ، يأتي هذا الباب من اللازم ، مثل « ذهب — يذهب » اتيانه من المتعدي مثل « منع — يمنَعُ » . أمّا من حيث التأليف اللفظي ، أي بناء الكلمة ، فإنه يرد من الصحيح كما مثّل ، ويرد من المهموز : فاءً مثل « أهَبَ — يأهَبُ » ، وعيناً مثل « سألَ — يسألُ » ، ولاماً مثل (قرأ — يقرأ) . وهو يرد من المثال ، مثل « وهل — يَوْهَلُ » ، ومن الناقص مثل « سعى — يسعى » اذا كان بالألف في كل من الماضي والمضارع (٤١) . وعليه يمتنع ورود هذا الباب من : المضاعف ، والاجوف ، والناقص غير المختوم بالالف في ماضيه ومضارعه ، واللفيف المفروق والمقرون .

ويرى الصرفيون أن الاصل في مضارع « فعَل » هو المخالفة بالكسر (يفعِل) أو بالضم (يفعُل) ، أما المماثلة (يفعَل) — وهي الحالة التي نحن بصددها — فأمر طارئ يقع في ظرف خاص وقيد معين وهو كون عين الفعل أو لامه أحد أحرف الحلق الستة : « الهمزة ، والهاء ، والعين ،

---

(٤٠) أبنية الصرف ، ٣٨٦ — ٣٨٧ .

(٤١) ينظر : شذا العرف في فن الصرف ٣٦ .

والحاء ، والغين ، والخاء » (٤٢) . قال الزمخشري : « وأما فعَلَ يفعَلُ ، فليس بأصل ، ومن ثم لم يجيء الا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق : « الهمزة ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين » (٤٣) . وتعليل هذا يرجع الى الاعتبار الصوتي ، فهذا الاشتراط يحقق تناسب الأصوات بعضها مع بعض ، مما يؤدي الى فصاحة اللفظة ويسر نطقها . قال ابن يعيش : « وإنما فعلوا ذلك لأن هذه الحروف الستة حلقية مستفاة ، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم . فلما كان بينها هذا التباعد في المخرج ، ضارعوا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأن الفتحة من الألف ، والألف أقرب الى حروف الحلق لتناسب الاصوات ، ويكون العمل من وجه واحد » (٤٤) . ثم قال : « كلما سفل الحرف ، كان الفتح له ألزم » (٤٥) . غير أن ذلك لم يكن بالأمر الذي يضطر إليه الناطق اضطراراً ، فلا يستطيع الخروج عنه . فقد ذكر سيبويه : أن الفصحاء قالوا : مثل « أبى — يأبى » ، وهو ليس حلقياً في عينه ولا في لامه ؛ وبيّن أنه حالة خاصة لا يعلم غيرها بقوله : « ولا نعلم الا هذا الحرف . وأما غير هذا ، فجاء على القياس » (٤٦) . ثم كان من العلماء ، من بعدُ ، مَنْ أشار الى هذا الفعل ، والى أفعال اخرى مختلفٍ فيها ، كابن خالويه الذي سجل عشرة أفعال ، ثم قال : « ولم يحك سيبويه الا حرفاً واحداً « أبى — يأبى » ، لأنه بلا خلاف ، والبواقي مختلف

---

(٤٢) رتبت هذه الاحرف حسب مخارجها الصوتية . ينظر في ذلك كل من : المقتضب ١١١/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٥٣/٧ .

(٤٣) المفصل في علم العربية ٢٧٧ . وانظر المنصف ١٨٦/١ . وواضح أن هذا الشرط لاعلاقة له بفاء الفعل ، لذلك لم يلزم الفتح في الأفعال التي فاؤها حرف حلق . ينظر المقتضب ١١٢/٢ ، وشرح المفصل ١٥٤/٧ .

(٤٤) نفسه ١٥٣/٧ .

(٤٥) نفسه ١٥٤/٧ .

(٤٦) الكتاب ١٠٦/٤ .

فيها » (٤٧) . وكابن القطاع الذي سجل اربعة عشر فعلاً مختلفاً فيه (٤٨) ، بيد أن الفيومي في « المصباح المنير » ، والفيروز آبادي في « القاموس المحيط » ذكرا أفعالاً غير التي ذكرها السابقون ، ولم يشيرا الى أنها مما اختلف فيه ! وذلك ما يُعَدّ إضافة جديدة الى ما جاء به سيبويه في كتابه ، وهو « أبى — يأبى » ، وكذلك ابن خالويه وابن القطاع . فالفيوّمي أشار الى هذين الفعلين : عَضَّ — يعَضُّ (في لغة) ، وأثّ — يأثّ ، وأضاف الى ذلك قوله : « وربما جاء في غير ذلك ، قالوا : وَدَّ — يَوَدُّ » (٤٩) . وأشار الفيروزآبادي الى الفعلين : زرَّ — يزَرّ (في لغــة) ، ودرَّ — يدَرّ . (٥٠) عــلى أن هذه النوادر لا تؤثر في الأصل العام ، وهو أن « فعَلَ — يفعَلُ » لابد أن يكون حلقي العين أو اللام . ويلزم التنبيه هنا على أن هذا القيد يطرد ولا ينعكس . أي أن مجيء الفعل حلقياً في عينه أو في لامه ، لا يوجب أن يكون من هذا الباب ، بل قد يجيء على الأصل ، وهو المخالفة : الكسر أو الضم . قال سيبويه : « وقد جاؤوا بأشياء من هذا الباب على الأصل : قالوا برأ — يبرُؤ ، كما قالوا : قتلَ — يقتُلُ ، وهنَأ — يَهنِئ ، كما قالوا : ضرَبَ — يضرِب » (٥١) . ثم ضرب أمثلة كثيرة لما ورد على الاصل مما فيه أحرف

---

(٤٧) ليس في كلام العرب ، ١٧ . (في الأصل : « ومن يحك . . . » ، والسياق يقتضي ما ذكرناه : « ولم يحك . . . . ») .

(٤٨) الافعال ١/٨ . وتلك هي :
قلى يقلى وغسى يغسى وركن يركن وجنى يجنى وشحى يشحى وعثى يعثى وسلى يسلى وخظى يخظى وعلى يعــلى وقنــط يقنط وغص يغص وبضــس يبض ، وودع يــدع — ويذر (بغير ماض) ، وهو محمول على ودع يدع . وقد ذكروا أن الفعل الأول — قلى يقلى لغة عامرية . ينظر : شافية ابن الحاجب — مجموع مهمات المتون ٥٠٣ .

(٤٩) المصباح المنير (أ ب ى) . ومعلوم أن « ود — يود » من باب « فعل — يفعل » فيقال في الفك : وددن — يوددن . وانظر السماع والقياس لاحمد تيمور ١٤١ — ١٤٢ .

(٥٠) القاموس المحيط (زرر) و (درر) وينظر السماع والقياس لأحمد تيمور ١٤١ — ١٤٢ .

(٥١) الكتاب ١٠٢/٤ .

الحلق عينات تارةً ولامات أخرى . (٥٢) . ووصف أبو بكر الزبيدي هذا اللون بأنه كثير قائلاً : « وقد يجيء كثير من هذا على الاصل » (٥٣) . ولهذا لا يتفق هذا البحث مع الدكتور هاشم طه شلاش في قوله : « ومما شذ عن القاعدة ، وهو ما كانت لامه أو عينه حرف حلق ، ولم يأت مفتوح العين في المضارع ، قولهم : ذخَر – يذخرُ ، ودخل – يدخُل ... » (٥٤) ؛ إذ ليس ذلك بشذوذ عن القاعدة ؛ لأن القاعدة – على ما تقدم – ذات جانب واحد ، يطّرد ولا ينعكس .

وكما هو الحال في البابين السابقين ، جرى فريق من المحدثين على محاولة اخضاع هذا الباب للقياس . فرأى علي الجارم في مقترح خاص بوضع قواعد جديدة يستعان بها في اشتقاق الأفعال من الجامد للضرورة (٥٥) : انه اذا أريد صياغة فعل ثلاثي من الجامد أخضعناه لقواعد مطردة منها أن « ما كانت عينه أو لامه حرف حلق مثلاً ، جعلناه من باب فتح ، كقمح وبلح » (٥٦) . وقد تبين قبل قليل أن العرب لم ينهجوا هذا النهج المطلق ، وأن كثيراً من الافعال الحلقية – عيناً أو لاماً – لم ترد على هذا الباب . ولكن ما يشفع للجارم في اقتراحه أنه لم يبح هذا القياس إباحة مطلقة ، وانما جعله محصوراً في حدود خلق الافعال الثلاثية من الجامد للضرورة . واذا عدنا الى العلايلي ، وجدناه يقول بعبارة داعية الى قياس هذا الباب قياساً مطلقاً ، وهي قوله : « وكل

---

(٥٢) الكتاب ١٠٢/٤ – ١٠٣ . وقد يجيء مع الفتح وجه آخر صحيح نحو نضح ينضِح وينضَح ، ومنح يمنح ويمنح ... انظر : الاشتقاق ٢٠٤ – ٢٠٦ .

(٥٣) الواضح في علم العربية ١٠١ . وفي إحدى مخطوطات كتاب سيبويه – وهي المخطوطة الأولى التي اعتمدها عبد السلام محمد هارون في تحقيقه الكتاب – وصف سيبويه هذا الضرب بقوله : « وهذا الضرب كثير » ينظر الكتاب ١٠٣/٤ – الهامش ٢ .

(٥٤) اوزان الفعل ومعانيها ٢٩ .

(٥٥) كتاب في أصول اللغة ٦٤/١

(٥٦) نفسه ٦٥/١ .

حلقي بفتحهما مطلقاً » (٥٧) بعد قوله في الفعل الحلقي : « يكون من باب « فتح » مطلقاً » (٥٨) ... ولكنه سرعان ما استدرك قائلاً : « وما بقي على غير ذلك فأثريات ، وليس معنى هذا أنا ندعو الى خرق حرمة النص ، فان ما مضت به المعاجم يتقيد به اذا كان محل وفاق ، فان اختلف فيه فالراجح الكسر » (٥٩) . وهذا القول سديد محمود ؛ لأنه يقيم للنص الوزن الأول ، ولا يبغي الى خرق حرمته سبيلاً ؛ فهو يتقيد بالمعجم العربي وبحكمه ، ومن ثم ستكون عبارته السالفة ذات الصفة القاطقة غير قاطعة ، بسبب الاستدراك ، وأنها على أية حال تاتقي بمقولة الماضين : « لا يلزم في الحلقي أن يكون من هذا الباب » . وعلى عكس هذا ، قرر المتقدمون أن يكون كل فعل من أفعال هذا الباب حلقياً ، ولا يجوز غير ذلك ، لأنهم رأوا هذا الشرط لازماً فيما نقله رواة اللغة من أفعال هذا الباب . أما العلايلي ، فلم يعر اهتماماً بهذا الالتزام ، وقال بصحة نقل كل فعل في العربية الى هذا الباب اذا دل على التفلت والانسراح حلقياً كان أو غير حلقي !! فقال : « واذا أردت الدلالة على التفلت والانسراح تنقل الفعل الى الباب الثالث ، أي باب « فتح يفتح » ، ولا تلق بالاً الى ما اشترطه اللغويون من أن هذا الباب خاص بما كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ فهو تقدير واهن ، ولذا حاروا في تعليل ما شذ حيرة كبيرة » (٦٠) . وبذلك ألغى العلايلي ببساطة متناهية أمراً من أدق مستلزمات صحة الباب المذكور ؛ أنه يتعلق بتناسب الأصوات وسهولة اخراجها ، على ما تقدم في موضعه (٦١) . وإن ما تعلق به العلايلي من وجود الشاذ في هذا الباب لا يدعو الى هدم الباب أو الاشتراط ؛ ذلك أن هذا الشاذ لم يكن غير

(٥٧ – ٥٨ – ٥٩) مقدمة لدرس لغة العرب ١٩٣ .

(٦٠) المعجم ١٢ .

(٦١) في ص (١٥) من هذا البحث .

شوارد ونوادر ، ذكر سيبويه منها فعلاً واحداً ، هو « أبى — يأبى » وقال انه لا يعلم غيره . ولم يزد الآتون بعده الا أفعالاً يسيرة ، تقدم ذكرها في هذا البحث (٦٢) على أنها من النادر الذي لا ينقض بناء القواعد ، ولا يصحّ الاستناد إليه في فتح باب القياس المطلق ومعاملة القليل الشاذ معاملة الكثير الغالب المستفيض في كلام الفصحاء ونصوص البلغاء . إنه لحكم دقيق وتقدير صائب هذا الذي انتهى اليه المتقدمون ، عبرّ عنه السيوطي بقوله : « لا شرط للكسرة والضمة فيجوزان ، سواء كانت العين أو اللام حرف حلق ، كدخل يدخل ، ورجح يرجح ، أم لا . وشرط الفتح كونها ، أي العين أو اللام ، حرف حلق » (٦٣) .

* * *

اتضح مما تقدم في هذا القسم من البحث (فعَلَ) أن صوغ المضارع منه يمكن معرفته في كثير من أحواله عن طريق القياس الغالب الذي أثبت هذا البحث أوضاعه المختلفة عقيب كلّ حالة من الحالات الثلاث ، وهي : « فعَلَ — يفعِل ، وفعَل — يفعُل ، وفعَل — يفعَلُ » . فان لم يُعْرَف بالقياس ، لُجئَ الى السماع المحفوظ في معجمات العربية ومظانها .

ولكنْ ، هناك سؤال له أهميته في هذا الشأن ، وهو : أن المضارع المطلوب صوغه من « فعَل » قد لا يكون حالة من حالات القياس أولاً ، ولم يرد به السماع المحفوظ ثانياً ... فكيف يوصل الى صياغته إذن ؟! يقول أبو زيد الأنصاري : « اذا جاوزت المشاهير من الافعال التي يأتي ماضيها على

---

(٦٢) ينظر ص (١٥ — ١٦) من هذا البحث .

(٦٣) همع الهوامع ١٦٣/٢ . فكل مفتوح حلقي ، وليس كل حلقي مفتوحاً . ومن الافعال الحلقية مايرد بالوجهين : الفتح على القياس ، والضم على السماع ، وهي أفعال يسيرة ، مثل : جنح يجنح ويجنح ، ودبغ يدبغ ويدبغ . ومنها مايرد بالكسر نحو هنأ يهنىء ، ونزع ينزع . ينظر : الافعال ٨/١ .

« فعَلَ » ، فأنت في المستقبل بالخيار : إن شئت قلت « يفعُلُ » بضم العين ، وإن شئت قلت « يفعِلُ » بكسرها » (٦٤) . وهذا قول لا يُطْمَأن الى عدّه جواباً تاماً عن السؤال ؛ فهو يجيز الوجهين في أفعال قد تكون نُطقت بوجه واحد ، فكيف يجاز الوجه الآخر ؟! كيف يصح – مثلاً – إجازة النطق بالضم اذا كان الوجه هو الكسر ؟! وكذلك العكس : اذا كان الوجه المنطوق هو الضم ، فكيف يصحّ الكسر ؟! وعلى هذا ، لابد من تحري السماع والالتزام به ، سواء أكان الفعل مشهوراً أم مغموراً ، ولا نتفق مع ابن عصفور الاشبيلي إذ قال إن سماع إحدى الصورتين – الكسر أو الضم – كاف لإجازة النطق بالصورة الاخرى وإن لم تسمع !! قال : « وقد يجتمعان في الفعل الواحد ، نحو : عكف يعكِفُ ويعكُفُ . وهما جائزان سمعا للكلمة ، أو لم يسمع الا أحدهما » (٦٥) . إننا نرى المحافظة على السماع أمراً واجباً في كل حال ، فلا قول بغيره ، ولا حاجة الى غيره إذا وُجد هو ؛ فما الذي يدعو الى إباحة وجه ثان لم يرد به السماع ؟! ألا تكفي معرفة الفعل بوجهه المسموع ؟!

هذه الاجابات غير كافية كما قلت ؛ لأنها تتناول المسموع ، وتجتهد في أمره ، حيث لا يصح الاجتهاد في معرض النصوص ، ولا حاجة الى الحدس والتخمين . على أننا نرى الوقوف عند مذهب أبي حيان الأندلسي في هذه المسألة ، الذي فرّق فيه بين حالات السماع وحالات غياب السماع ، وقال :

---

(٦٤) القاموس المحيط (المقدمة) ٤/١ .

(٦٥) المتع ١٧٥/١ . إن قوله « جائزان » يلتقي مع تجويز الوجهين عند أبي زيد الأنصاري على أن بعضهم رأى الكسر هو الأولى بالقبول . ينظر في مختلف الاقوال في ذلك كل من : شرح المفصل ١٥٢/٧ – ١٥٣ ، والمخصص ١٤/ ١٢٣ .

« والذي نختار : إن سمع وقف مع السماع ، وإن لم يسمع فأشكل : جاز يفعُلُ ويفعِل » (٦٦) . فانه لا يجيز ذلك الا في غياب السماع .

ولا يبقى من المسألة الا شيئ واحد ، هو أن المضارع من « فعَل » قد لا يرد مكسوراً أو مضموماً ، بل يرد مفتوحاً « فعَل — يفعَلُ » ... فمتى يقدر المضارع مفتوحاً في حال فقدان السماع ؟ الجواب هنا : لا يتعارض مع ما تقدم من أن المضارع المجهول من « فعَلَ » إنما يصاغ على « يفعِل » — بالكسر — أو « يفعُلُ » — بالضم — ويضاف الى ذلك أنه يجوز (ولا يجب) صوغه على « يفعَلُ » — بالفتح — إذا كان الفعل حلقي العين أو اللام . قال المبرد : « وأما ما كان على « فعَل » فإنه يجيء على « يفعِل » و« يفعُل » نحو يضرب ويقتل . وان عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على « فعَل يفعَل » ، وذلك اذا كان الحرف من حروف الحلق عيناً أو لاماً » . (٦٧) .

* * *

صوغ المضارع من الماضي المكسور العين (فعِلَ) :

يأتي الفعل المصوغ على « فعِل » لازماً مثل « فرِح » ، كما يأتي متعدياً مثل « سمِع » (٦٨) ، غير أن « لازمه اكثر من متعديه » (٦٩) . وقد لوحظ أن اللازم هذا قد وضع أصلاً للدلالات أشهرها : الفرح « فرِح » ، والحزن « حزِن » ، والامتلاء « شبِع » ، والخلوّ « عطِش » ، والحلى — وهي العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان — مثل « صلِع » ، والألوان مثل

---

(٦٦) المزهر ٣٩/٢ .

(٦٧) المقتضب ٧١/١ ، وينظر المصباح المنير ٣٦٤/٢ .

(٦٨) ينظر المنصف ٢٠/١ .

(٦٩) شرح الشافية للرضي ٧٢/١ .

(شهِب) (٧٠) ويرد هذا البناء من الأحوال اللفظية المختلفة ، وهي : الصحة مثل «شرِب» ، والهمزة مثل «أرِف – سئِم – صدِئ» ، والاعتلال مثل : وجِل – عوِر – صيِد – رضي – ولي – قوي » (٧١) ، والتضعيف (عضّ) (٧٢) . على أن القول بأن هذا الفعل الماضي أو ذاك يلزم كونه على « فعِلَ » مرهون بالسماع ، شأنه شأن البناء الاول « فعَلَ » والذي تقدم به الحديث . غير أن بني أسد كانوا اذا كسروا حرف المضارعة من « فَعِلَ » فانما يرمون بذلك الى أن الماضي مكسور العين نحو أن يقولوا : « يِعْلَمُ » ، فيكون ذلك دليلاً على أن الماضي مكسور العين : « عَلِم » (٧٣) .

وتقتضي القسمة العقلية أن يكون المضارع من « فَعِلَ » – كما هو من « فعَلَ » أو فعُل » – على الأوجه الثلاثة : « يفعُلُ ويفعِلُ ويفعَلُ » ، وهذا بيان حديثها :

أما « فعِلَ – يفعُلُ » فان جمهرة العلماء لم يعدوه أصلاً في هذه الأوجه ، ولا فرعاً مقبولاً ، بل رفضوه جملة ؛ لأنه لم يرد عن الفصحاء . فان جاء شيء منه ، فليس وارداً على باب ، ولا شاذاً عن باب ، وانما هو مزيج من بابين أطلق عليه ابن جني « تركب اللغات » أو « تداخل اللغات » (٧٤) قال ابن الحاجب في « الشافية » : « وأما فَضِلَ يفضُلُ ، ونعِم ينعُمُ ،

---

(٧٠) ينظر شرح الشافية للرضي ٧٢/١ – ٧٣ ، وشرح الشافية لنقره كار ٢٢ .

(٧١) قد يكون الأجوف هنا بصورة الألف نحو : خاف وهاب ، فانه من هذا الوزن (فعل). وهذه الصورة قد تكون من (فعل) أيضاً ، نحو : قال وباع . ينظر المنصف ٢٣٤/١ ، ٢٣٨ . أما الناقص من هذا الباب نحوشقي وفني فان لهجة طي تحوله الى وزن آخر هو « فعل » – بفتح العين – يقولون : شقى يشقى وفنى يفنى . المزهر ٣٨/٢ .

(٧٢) أصله : عضض . وذكر ابن خالويه (ليس ١٩) أفعالا من هذا الضرب لا تدغم ، هي : لحح ، وضبب ، وألل .

(٧٣) ليس ٢٢ .

(٧٤) الخصائص ٣٧٤/١ .

فمن التداخل . » (٧٥) وقال ابن يعيش في ضَعْف ورود هذا الوزن في كلام العرب : « لم يأت عنهم فعِلَ يفعُلُ – بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل – إلاّ أحرف يسيرة ، لا اعتداد بها ، لقلتها وندرتها . » (٧٦) وقال : « وقد منع من ذلك أبو زيد وأبو الحسن . وقد جاء عن غير سيبويه : حضِرَ يحضُرُ . وقالوا في المعتل : « متّ تموت ، ودمت تدوم » . وذلك كله من لغات تداخلت . » (٧٧) ... وبعد أن بيّن أن ذلك من تداخل اللغات قال : « لا أن ذلك أصل في اللغة . » (٧٨) . والعلة عند الصرفيين ، في عدم عدّ ذلك باباً في أصل اللغة ، قولهم إنّ الجمع بين الكسر والضم في باب واحد شيء ثقيل (٧٩) . لكن هذا التعليل يصعب الاطمئنان اليه والاقتناع به ، لان ما جاء من أفعال هذا الضرب قد سارت به الألسنة الفصيحة دون تردد أو استثقال ، فقالت : فضِلَ يفضُلُ ونعِمَ ينعُمُ وحضِر يحضُر ... ويذكر أن سيبويه قد وصَف هذا الضرب بالشاذ عن بابه ، فقال : « ان فَضِلَ يفضُل شاذّ من بابه » (٨٠) ، مكتفياً بهذا الوصف ، غير مشيرٍ أو مقررٍ لوقوع الثقل في هذه الحالة . قال في تعليل ذلك : « بنوه على ذلك كما بنوا فَعِلَ على يفعِلُ ، لأنهم قد قالوا : يفعِلُ في فعِلَ ، كما قالوا في فعَلَ ، فأدخلوا الضمة كما تدخل في فعَلَ ، وذلك فضِلَ يفضُل ، ومِت تموت . » (٨١) بيد أنه لم يذكر من هذا الضرب غير فعلين اثنين قائلاً : « وقد جاء في الكلام فعِلَ يفعُلُ في حرفين . » (٨٢) وهما المذكوران آنفاً « فضِل يفضُل ومت تموت » . وقد زاد ابن خالويه ثلاثة أفعال على ذينك الفعلين ،

---

(٧٥) مجموع مهمات المتون ٥٠٣ .

(٧٦) شرح المفصل ١٥٤/٧ .

(٧٧ – ٧٨) شرح المفصل ١٥٤/٧ . وينظر « الخصائص » ٣٧٨/١ .

(٧٩) ينظر شرح الشافية لنقره كار ٣٣ ، والهمع ١٦٤/٢ .

(٨٠ – ٨١ – ٨٢) الكتاب ٤٠/٤

هي : دمت أدوم ، ونعِم ينعُمُ وقنِط يقنُطُ . (٨٣) أما ابن القطاع فأضاف الى ما ذكره سيبويه وابن خالويه فعلاً صحيحاً ، هو : رَكِنَ يركُنُ ، وآخرَ مضاعفاً ، هو لبِبت تلُبّ ، وفعلين معتلين ، هما : كدت تكود ، وجدت تجود . ولكنه أغفل فعلاً أورده ابن خالويه وهو دمت أدوم (٨٤) . وكان مرَّ بنا قبل قليل الفعل حضِر يحضُر في قول ابن يعيش : « وقد جاء عن غير سيبويه حضِر يحضُر . » (٨٥) ووجدت ذلك في « الخصائص » لابن جني (٨٦) . وفي « شرح الشافية » للرضي : أن أبا عبيدة حكي نكِل ينكُلُ (٨٧) ، وذكر الرضي فعلاً آخر ، هو : نجِد ينجُد ، أي عرق(٨٨) . ثم سرد السيوطي تلك الأفعال ومعها فعل آخر هو « شمِل يشمُلُ » (٨٩) . وهنالك أفعال أخرى ، نحو : شمِس يشمُس ، وفرِغ يفرُغ ، وبرِئ يبرُؤ (٩٠) وفي ذلك دلالة على أن هذا الوزن تزداد أمثلته بازدياد البحث والتتبع ، وأنه لا يُحدّ بفعلين أو ثلاثة أو اربعة ... على أن الاقتصار على ما ورد من هذا الصنف أمر لازم ، وأن جملة ما أشرنا اليه منه خمسة عشر فعلاً لا تعد نهاية المطاف ، بل هي استدراك على من حدّد أو وقف عند فعلين أو بضعة أفعال ، كالذي جاء في نص سيبويه المذكور آنفاً ، الذي قال فيه:

---

(٨٣) ليس ٢٢ .

(٨٤) الافعال ٩/١ ، ١١ .

(٨٥) شرح المفصل ١٥٤/٧ . وينظر الهامش (٧٧) من هذا البحث .

(٨٦) ٣٧٨/١ .

(٨٧) ١٣٧/١ . وفيه أن الأصمعي أنكر هذا الفعل والمشهور أنه نكل ينكل .

(٨٨) نفسه .

(٨٩) المزهر ٣٨/٢ . وفيه الفعل « حفر » ولعله « حضر » فهو أحد الأفعال الواردة لهذا الوجه وقد تقدم ذكره .

(٩٠) ينظر لسان العرب (ش م س) تاج العروس (ف ر غ) ، (ب ر ء) .

« وقد جاء في الكلام فعِلَ يفعُلُ في حرفين . » (٩١) وكقول عبدالله أمين : « وجاء فعلان من الصحيح على فعِل يفعُلُ بكسر عين الماضي وضم عين المضارع » (٩٢) وقوله أيضاً : « وجاء فعلان من المعتل على فعِل يفعُل بكسر عين الماضي وضم عين المضارع . » (٩٣) ... بل كقول ابن خالويه في عبارته القاطعة : « ليس في كلام العرب فعِل يفعُلُ إلا خمسة أحرف » (٩٤) .

وأما الوجه الآخر — مما يرد عليه المضارع من « فعِلَ » — وهو « فعِلَ يفعِلُ » ، فقد رويت منه أفعال ، منها الصحيح مثل « حسِب يحسِب »(٩٥) ومنها المهموز مثل « يئس ييئس » (٩٦) ، ومنها المضاعف مثل « ضلّ يضلّ » (٩٧) ، ومنها المعتل ؛ وهو المثال الواوي (ومِق يمق) (٩٨) ، واليائي مثل« يبِس ييبِسُ » (٩٩) ، والاجوف الواوي مثل « تاه يتيه» (١٠٠) . وهذا الوزن ورد من المتعدي ومن اللازم على ما توضحه الأمثلة السابقة . وهو يرد من المعتل كثيراً ، ومن الصحيح قليلاً ، قال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب فعِل يفعِل بكسر العين في الماضي والمستقبل من الصحيح ،

---

(٩١) الكتاب ٤/٤٠ . (٩٢) الاشتقاق ٢٠٢ .

(٩٣) الاشتقاق ٢٠٣ . (٩٤) ليس ٢٢ .

(٩٥ – ٩٦) الكتاب ٤/٣٨ .

(٩٧) الافعال ١/١١

(٩٨) الكتاب ٤/٥٤ .

(٩٩) الكتاب ٤/٣٨ .

(١٠٠) ومثله طاح يطيح ، وآن يئين . ينظر المنصف ١/٢٦١ ، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٦. وقد أوضح ابن جني أن هذه الافعال من الأجوف الواوي لا اليائي ، فقال (المنصف ١/٢٦١ – ٢٦٢) : « إنما ذهب الخليل الى هذا ؛ لأنه لما رأى العين واواً في توه وطوح ، ورآهم يقولون : تاه يتيه وطاح يطيح ، ولم يمكنه أن يجعلها من الياء كباع يبيع ؛ لأن الدلالة قد قامت على كون العين واواً ، ذهب الى أنها فعل يفعل ، فكأنها في الاصل عنده طوح يطوح ، وتوه يتوه ، فجرى طحت وتهت مجرى خفت . ثم نقل في المضارع الكسرة من عين الفعل الى فائه ، فسكنت ، وحصلت قبلها الكسرة فانقلبت ياء ، كميقات وميزان ».

إلا ثلاثة أحرف : نعِمَ ينعِمُ ، ويئسَ ييئِسُ ، ويبِس ييبِسُ . وقد يجوز فيهن الفتح ، وسمع . فأمّا المعتلّ ، فيجيءُ كثيراً ، نحو : ورِث يرِث ، وورم يرِمُ ، وومِق يَمِق ، ووفق يفِقُ ، ووليَ يلي . » (١٠١) ويلاحظ أن ابن خالويه قد جوّز الفتح في الأفعال الثلاثة التي قال إنها هي التي وردت من « الصحيح » (١٠٢) حَسْبُ ، ولم يشر الى جواز الفتح في المعتل ، في حين جاء الفتح في المعتل أيضاً ، نحو : وبق يبق ويوبَق ، ووغر يغِر ويوغر ، ووَلِه يولِهُ ويولَهُ ، وواغ يولِغ ويولَغ ، ووجِل يوجِلُ ويوجَلُ ، ووهِلَ يوهِلُ ويوهلُ ، ووحِر يحِرُ ويوْحَرُ ، وورِع يَرِعُ ويورَعُ (١٠٣) فاذا كان الأمر كذلك ، فهذا باب مختلط بغيره ، غير خالص بنفسه . ولن يتحقق هذا الخلوص او الانفراد الا بالبحث والوقوف على الافعال التي يلزم فيها وجه واحد ، هو الكسر في الماضي والمضارع ، كيما يمكن القول إن هذا باب قائم برأسه ، والا عُدَّ الفتح هو الباب ، وعُدَّ الكسر شذوذاً عنه ، ليس غير (١٠٤) . وقد دل الاستقراء والبحث على أن الحالة المذكورة — حالة الكسر في الماضي والمضارع — واردة في فصيح اللغة ، وأن ابن جني قد ذكر نماذج لتلك الحالة في رده على أبي علي الفارسي ذهابَهُ الى أن جميع ما جاء على « فعِلَ » يكون مضارعه على « يفعَلُ » و « يفعِلُ » . قال ابن جني : « وفي قول أبي عليّ : إن جميع باب فعِلَ يأتي مضارعه على يفعَلُ ويفعِلُ جميعاً شيءٌ . وذلك أنه قد جاء مضارع فعِلَ في بعض اللغة على يفعِلُ ،

---

(١٠١) ليس ص (١٨ — ١٩) .

(١٠٢) إن هذه الأفعال صحيحة الآخر لا صحيحة مطلقاً . وقد أشار الى ذلك محقق الكتاب المذكور وهو كتاب « ليس » : ص ١٨ / الهامش ٢ .

(١٠٣) ينظر الأفعال ١/١٠ ، والاشتقاق ص (٢٠٢ — ٢٠٣)

(١٠٤) سيأتي الكلام على الأفعال التي ترد على غير وجه واحد ، أو باب واحد .

ليس غير ؛ وذلك : ومق يمق ، ووثق يثق ، وورم يرم ، ونحو ذلك مما لزم مضارعه يفعِلُ وحدَها . » (١٠٥) وثمة أمثلة أخرى ، كان ابن جني قد ذكرها بقوله : « وقد جاء مما فاؤه واو على فعِل يفعِلُ قولهم : وثق يثق ، وومق يمق ، وورم يرم ، وورث يرث ، ووله يله ، ووفق يفق » (١٠٦) . وليس ذلك كلّ ما جاء من أفعال هذا الباب ، فهناك ولي يلي ، ووهِم يهم ، ووعِم يعم ، ووري يرِي ، ووجِد يجد ، ووعق يعق ، وورك يرك ، ووكم يكم ، ووقه يقه . (١٠٧) وعلى هذا نستطيع الخلوص الى أن « يفعِلُ » بالكسر صيغة صحيحة اذا أُريد المضارع من المثال الواوي الذي ماضيه على « فعِل » . ولا يعني ذلك أن كل ماضٍ على « فعِل » من المثال الواوي يلزم أن يكون مضارعه على « يفعِل » ؛ فانه قد يأتي أحياناً على صورتين : الاولى هي هذه الصورة «يفعِل» والثانية صورة الفتح «يفعَل»(١٠٨).

إن نظرة في هذا الباب « فعِل يفعِل » ، وسابقه « فعِلَ يفعُلُ » ، تبين أنهما متقاربان من حيث ورودهما في فصيح اللغة وروداً قليلاً ، على الرغم من أن ما أثبتته الكتب الصرفية من أمثلة الباب السابق أقل من أمثلة الباب اللاحق . وهو فرق ضئيل ، قد يكون سببه نقص الاستقصاء ، وقلة المروي المنقول ، لا قلة المنطوق نفسه (١٠٩) وعليه ، يمكن النظر الى البابين نظرة متشابهة ، وعدّ كلّ منهما أصلاً قائماً بنفسه ، لا أن يعدّ أحدهما أصلاً ،

---

(١٠٥) المنصف ١/ ٢٤٣

(١٠٦) المنصف ١/٢٠٧ . وذكر في هذا الموضع أفعالا خرى ، ولكنها ذات وجهين .

(١٠٧) ينظر : شرح الشافية للرضي ١/١٣٥ – الهامش (١) . وهناك أيضاً الفعلان : وطىء يطأ ، ووسع يسع ؛ حيث إن أصلهما كسر العين وانما انفتحا من أجل حروف الحلق. ينظر : المنصف ١/٢٠٧ والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ٢٣٢ .

(١٠٨) ينظر الهامش (١٠٣) من هذا البحث .

(١٠٩) قال ابو عمرو بن العلاء (الخصائص ١/٣٨٦) : « ماانتهى اليكم من كلام العرب الا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . »

ويعدّ الآخر وليداً لتداخل اللغات . ذلك أن القول بتداخل اللغات يمكن أن يفسر به أمثلة من الباب « فعِل يفعِل » أيضاً : من ذلك ما ذكره الكسائي من أن حسِبَ يحسِبُ إنما هو من تداخل اللغات (١١٠) ، وما بينّته الكتب من أن عرِش يعرِش (١١١) ويئس ييئس (١١٢) نتيجة لهذا السبب . ثم ذُهب الى هذا التعليل في باب آخر أشهر وأعرف ، وهو « فعَلَ يفعَلُ » ؛ مما يوسع دائرة هذا القول ، فلا يحصرهُ في صورة معينة ، كفعِل يفعُلُ . قال التفتازانيّ : « وأما ركَنَ يركَنُ ، فمن تداخل اللغتين ؛ أعني أنه جاء من نصَرَ ينصُرُ وعلِمَ يعلَمُ ، فأخذ الماضي من الاول ، والمضارعَ من الثاني » (١١٣) . وكذلك الحال في أفعال أخرى ، نحو : قلى يقلى ، وسلى يسلى ، وجبى يجبى ؛ إذْ جعلها ابن جني من التداخل كذلك (١١٤) .

إن الاشارة الى عدّ « فعِل يفعُلُ » باباً ، لا تعني القول بقياسية هذا الباب ، بل هي توحيد النظرة الى أمرين متماثلين ، لا ينبغي لأحد معهما أن يجيز أحدهما ويرفض الآخر ؛ فإمّا أن يقبلا معاً ، وإمّا أن يرفضا معاً . على أن الذي نراه هو البعد عن الغلو أو التمحل في المنع أو القبول . فكما أننا لا نرى القول بتقييس هذين الوزنين تقييساً مطلقاً ، كذلك لا نرى إلغاءهما واهمال أفعالهما ، كما صنع الدكتور إبراهيم أنيس حين أراد أن يهمل الأفعال الثلاثية الصحيحة في باب « فعِلَ يفعِلُ » قائلاً : « يجدر بنا أن نهمل تلك الأفعال الثلاثية الصحيحة التي يذكرها الفيروزآبادي على أنهـا لم ترو إلا

---

(١١٠) الأضداد لابن الانباري ص ١٠ .

(١١١) شرح المفصل ١٥٣/٧

(١١٢) لسان العرب ٢١/٦ ، ١٥٩

(١١٣) شرح تصريف الزنجاني ٢١ . ينظر : شرح الشافية للرضي ١٢٣/١ ، ولسان العرب ١٨٥/١٣ .

(١١٤) ينظر الخصائص ٣٧٤/١ .

مكسورة العين في الماضي والمضارع » (١١٥) . على حين نجد غلوّاً معاكساً فيما ذهب إليه عبدالله العلايلي من ازوم فتح باب القياس في هذا الباب نفسه ، وإباحة صوغ الأفعال بمقتضاه إذا دلت على التجزؤ والتقسّم ؛ فكل ما دل على هذا من الأفعال كان لك أن تنقله الى هذا الباب ! ! (١١٦) .

ونصل الآن الى الوجه الثالث (الأخير) ، وهو « يفعَلُ » مضارعاً للماضي « فعِلَ » . وأشهر دلالاته : الداء أو العلة ، والخوف أو الذعر ، والحزن أو الغمّ ، والعيب ، وترك الشيء ، والتعلق به ، والحركة والاضطراب ، والسهولة ، والتعذر ، والفرح ، والجوع ، والعطش ، والشبع ، والامتلاء ، واللون والقوة ، والكبر ، والرفعة ، والضّعَة ، والصفة الحميدة ، والحلية ، والحيرة ، والغضب (١١٧) . وهذا الوزن ، كما تقدم من أوزان ، يأتي من المتعدي مثل « علِمَ — يعلَمُ » ، ومن اللازم مثل « فقِه — يفقَهُ » (١١٨) . أما بناؤه وتأليفه من حيث الصحة والهمز والاعتلال والتضعيف ، فقد تقدم في الكلام على الوزن « فعِل » عامة لكثير من هذه الاحوال كلها . وفيما يلي أمثلة هذا الباب خاصةً — فعِل يفعَل — الدالة على ذلك الورود ، مثل : شرِب — يشرَبُ « الصحيح » ، وأمِن — يأمَن « مهموز الفاء » ، وسئِم — يسأم « مهموز العين » ، وصدِئ — يصدأ « مهموز اللام » ، ووجل — يوجَلُ « معتل الفاء » ، وعوِر — يعوَرُ « معتلّ العين » ، ورضي — يرضَى « معتل اللام » ، ووجي — يوْجَى « اللفيف المفروق » وقوِي — يقوى « اللفيف المقرون » ، وعضّ — يعَضُّ « المضاعف » .

---

(١١٥) من أسرار اللغة ٥٣ — الحاشية .

(١١٦) ينظر المعجم ١٣ .

(١١٧) أبنية الصرف ص (٣٨٤ — ٣٨٥) ، وينظر شرح المفصل ١٥٧/٧ .

(١١٨) ينظر : المقتضب ١١٠/٢

إن هذا الباب ، باتفاق كلمة علماء العربية، هو الاصل في مضارع « فعِلَ » قياساً مطرداً ، لا عبرة بما يخرج عنه الى غيره . قال المازني : « إن فعِلَ يلزمه يفعَل » (١١٩) ، وقال المبرد : « ما كان على فعِل فاللازم في مستقبله يفعَلُ » (١٢٠) . وفي هذا يقول ابن جني : « لو سمِعتَ « سلِمَ » ولم تسمع مضارعه ، أكنت ترع أو ترتدع أن تقول (يسلَمُ) قياساً أقوى من كثير من سماع غيره ؟ » (١٢١) .

هذا هو الأصل . أما ما خرج عنه ، فتعقبه رجال العربية . ولا يخلو أن يكون مضموماً مثل « فعِل يفعُل » ، أو مكسوراً « فعِل يفعِل » ، وقد يكون بوجه أو بأكثر ، وذلك ما تقدم حديثه في هذا البحث (١٢٢) . على أن ما يُثبّت هنا أن هذا الذي يخرج عن الأصل لابد من التزام السماع فيه ، لأن المسموع على صورة لا يجوز نطقه على صورة غيرها ؛ فالموجود موجود ، ولا يجوز أن يكون غير ذلك !!

إن القاعدة السالفة القائلة إن المضارع « يفعَلُ » هو الأصل اذا كان الماضي (فعِلَ) ، إنما تنفع في حال معرفة الماضي عن طريق السماع ، فكيف إذا لم تعرف صورة الماضي ؟! الحقّ أن الرجوع الى السماع (المحفوظ في معجمات العربية) هو الطريقة المثلى للوصول الى صورة الماضي الحقيقية ؛ فإن لم يوصل إليها لجيءَ الى ما أعلنه الصرفيون من دلالات الأوزان الفعلية لحمل المجهول على المعلوم ، وهي دلالات « فعَل » و « فعِلَ » المتقدم ذكرها في هذا البحث (١٢٣) ، ثم دلالات « فَعُلَ » التي سيأتي حديثها في موضعه (١٢٤) . ولقد وقع هذا البحث ، فيما يتصل بالباب الذي نحن

---

(١١٩) المنصف ٢٤٦/١ ، وينظر : ١٨٦/١ – ١٨٧ منه .

(١٢٠) المقتضب ٧١/١ ، وينظر : ٩٨/١ منه .

(١٢١) الخصائص ٣٦٩/١ .

(١٢٢) ص ٢٤ – ٢٦ (١٢٣) ص (٣) وص (٢١) . (١٢٤) ص (٣٠) .

بصدده « فعِلَ يفعَلُ » ، على نصوص نفيسة نادرة أوردها أبو هلال العسكري في معجمه « التلخيص في أسماء الأشياء » تكشف عن شيءٍ من حقائق العربية وأسرارها ، وتعيّن بتحديد قاطع أن الحالة الخاصة بكذا توجب أن يكون فعلها من هذا الباب « فعِلَ يفعَلُ » ! ! قال أبو هلال في فصل خاص بصفات الأُذُن ، بعد أن أورد قسماً من ألفاظ تلك الصفات : « والماضي من جميع ذلك « فَعِلْتَ » والمستقبل (تَفْعَلُ) ، مثل : غَضِفْتَ تَغْضَفُ ، وخَذِيتَ تَخذَى ، وسَكِكْتَ يا رجلُ تَسَكُّ » (١٢٥) . وقال في فصل خاص بصفة العين : « يقال في هذا كله للذكر « أفعل » ، وللأنثى « فعلاء » ، والماضي منه (فعِلَ) ، والمستقبل « يفعَلُ » (١٢٦) . وقال مثل ذلك في فصل خاص بصفة الأنف (١٢٧) وفي فصل خاصّ بصفة القَدَم (١٢٨) ، وفي فصل خاصّ بعيوب الفَرَس (١٢٩) . فهذه الأحوال قد خصّها أبو هلال بتلك القاعدة مدعِمة بشواهد كثيرة لكل حالة . ولو أنه تقصى أحوال الفعل الثلاثي المجرد وأوزانه على هذا النحو ، لَيَسّرَ على الدارسين مصاعب الخلوص الى قواعد شاملة في هذا الشأن ، غير أن ما أعلنه من تلك الضوابط لم يرد إلا عرضاً في مواضع من معجمه المذكور .

* * *

صوغ المضارع من الماضي المضموم العين : « فَعُلَ »

هو الوزن الثالث بعدَ « فعَل » و « فَعِلَ » . وقد خُصَّ وضعه بالغرائز ، وهي ما يخلق من الأوصاف ، وذلك هو الغالب في هذه الصيغة ، قال السيوطيّ : « والمضموم للغرائز غالباً ، ككَرُم ولؤُمَ وشعُر وفقُه . ومن

---

(١٢٥) التلخيص ٢١ .

(١٢٦) التلخيص ٣٣ ؛ وأعاد ذلك في ص ٣٥ .

(١٢٧) التلخيص ٣٨ .

(١٢٨) التخليص ٨٠ (١٢٩) التلخيص ٥٥٥ ، وأعاد ذلك في ص ٥٥٦ .

غير الغالب كجنب ونجس . » (١٣٠) وقال الرضي : « وقد يجري غير الغريزة مجراها ، إذا كان له لُبْث ومُكْث ، نحو : حلم وبرع وكرم وفحش » (١٣١) وفي هذا إشارة الى الحال الأخرى التي يأتي لأجلها هذا الوزن ، وهي التي لم تختص بالغرائز بل تتأتى من إمكان صوغ كل فعل ثلاثي قابل للتعجب (١٣٢) الى هذا الوزن « فعُل » (١٣٣) للدلالة على المدح أو الذم مع التعجب نحو الأمثلة الواردة في النص المذكور .

ويختلف هذا الباب عن سابقيه بأنه لا يرد الا من الفعل اللازم ، على حين تردَ الأوزان السابقة من اللازم والمتعدي معاً . وعلل المبرد هذا اللزوم قائلاً : «لأن (فعُلت) إنما هو فعل الفاعل في نفسه؛ ألا ترى أنك لا تقول: كرُمته ، ولا شرُفته ، ولا في شيءٍ من هذا الباب بالتعدي » (١٣٤) وقال ابن جني : « وفعُلَ لا يكون أبداً إلا غير متعدٍّ ، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة » (١٣٥) . وعقّب الرضي على قول ابن الحاجب بأن « فعُلَ لأفعال الطبائع ونحوها ، كحسُنَ وقبُحَ وكبرُ وصغُرَ ، فمن ثمة كان لازماً . » (١٣٦) قائلاً : « أيشٍ المانع من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة . » (١٣٧) . وهذا التعقيب يفضي الى جعل أفعال الطبائع ضربين : ضرباً لازماً ، وآخر متعدّياً ، مما ينقض المستند الصرفي القائل بأن « فعُلَ » لازم ، لأنه من أفعال الطبائع التي هي لازمة أبداً ، ولكنه لا يؤثر شيئاً في

---

(١٣٠) الهمع ٢/١٦١ . (١٣١) شرح الشافية للرضي ١/٧٤ .

(١٣٢) ينظر المقتضب ٢/١٤٩ - ١٥٠ .

(١٣٣) وهو باب فعل - يفعل » على ماسيأتي بيانه .

(١٣٤) المقتضب ١/٩٧ ، وينظر ١/٧١ منه .

(١٣٥) المنصف ١/٢١ .

(١٣٦ - ١٣٧) شرح الشافية للرضي ١/٧٤ .

كون « فعُلَ » لازماً ؛ إذِ الاعتراض واقع هنا على تعليل الظاهرة ، لا على الظاهرة نفسها ؛ لأن لزوم « فعُلَ » مما لا خلاف فيه . قال الخليل : « ليس في الكلام فعُلت متعدياً » (١٣٨) . يستثنى من ذلك ما روي عن الخليل أنه روى فعلاً بهذا الوزن جاء متعدياً . قال الزَّبيدي : « قال أئمة الصرف : لم يأتِ فعُلَ بضمِ العين متعدياً ، الا كلمة واحدة ، رواها الخليل ، وهي قولهم : رَحُبَتْكم الدار . » (١٣٩) . وفي « المزهر » (١٤٠) : أن فعلاً آخر من هذا الوزن ورد متعدياً هو « طلُعَ » .

إن « فعُل » يأتي من الصحيح مثل « عظُمَ » ، ومن المهموز مثل « أسُل — لؤُم — جرُؤ » ، ومن المعتل مثل « وسُم — طلت(١٤١) — سرو » . وعليه ، لم يرد من الأجوف اليائي ، ولا من الناقص اليائي ، ولا من اللفيف بنوعيه : المقرون والمفروق ، ولا من المضاعف . هذا هو الأصل . أما الشاذ ، فلا يعتد به ها هنا . قال المازني في الأجوف والناقص اليائيين : « ليس في باب الياء التي هي عين « فعُلت » كما أنه ليس في باب (رميت) فعُلت ؛ لأن الياء عندهم أخف من الواو (١٤٢) » . وقال الرضي : « ولا

---

(١٣٨) المنصف ٢٣٦/١ ، وينظر شرح المفصل ١٥٣/٧ .

(١٣٩) تاج العروس (رح ب) . وفيه : « وحمله السعد في (شرح العزي) على الحذف و الايصال أي : رحبت بكم الدار . » ويرى الرضي (شرح الشافية ٧٥/١) أن الأولى أن يقال : إنما عداه لتضمنه معنى (« وسع » معقباً بذلك عل إنكار الازهري هذه التعدية بقوله : « هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة » .

(١٤٠) ٣٧/٢ . ذكر السيوطي هنا النص الذي ورد فيه هذا الفعل وهو : « إن بشراً قد طلع اليمن » وقد عقب محققو« المزهر » في الموضع نفسه بقولهم : « كذا في الاصل . وفي اللسان : « وفي الحديث : هذا بشر قد طلع اليمن ، أي قصدها من نجد . وضبط اللام بالفتح . »

(١٤١) أصله « طالت » (المنصف ٢٣٥/١) ذلك أن الفعل المعتل الوسط لا يأتي الا من الواو (المنصف ٢٣٤/١) . (١٤٢) المنصف ٢٤٤/١ .

يجيءُ من هذا الباب أجوف يائي ، ولا ناقص يائي (١٤٣) » ، ثم قال : « وقد يجيءُ على قلة في باب التعجب » (١٤٤) . أما المضاعف فيقول سيبويه « إنه لا يكاد يكون يكون فيه فعُلت وفعُلَ » (١٤٥) . وجاء ابن حني فقال : « ولم يأت فيما عينه ولامه من موضع واحد « فعُلت » الا حرفان فيما علمت ، وهما : لببت فأنت لبيب . حكاها يونس . قال لي أبو علي : قال أبو اسحاق : سألت عنها ثعلباً ، فلم يعرفها . وحكى قطرب : « شرُرْت في الشرّ » (١٤٦) . وعلق ابن جني معللاً : « وإنما تجنبوا « فعُلت » بالضم في المضاعف استثقالاً للضمة مع التضعيف » (١٤٧) على أن افعالاً غير هذين استطعنا أن نقف عليها ، وهي : « عززت » (١٤٨) ، و« حببت » (١٤٩) ، و « خففت » (١٥٠) ، و « دممت » (١٥١) ، و « فككت » (١٥٢) .

ذلك هو الماضي « فعُلَ » . أما مضارعه فان القسمة العقلية تقضي أن يكون : «يفعَلُ » ، أو «يفعِلُ» ، أو «يفعُلُ» . ولم يقر الصرفيون الصورتين «فعُلَ — يَفْعَلُ» و « فعُلَ — يفعِلُ » بأنها من أبواب الفعل الثلاثي ؛ لأن الأصل عدم ورودهما عن العرب ضمن عصور الاحتجاج ؛ شأن الصورة التي مرّت في مضارع « فعِلَ » ، وهي : « فعِلَ — يفعُلُ » ؛ ولذا كانت أبواب الفعل الثلاثي المجرد ستة ، بعد اطّراح الصور الثلاث . ولولا ذلك ، لكانت الأبواب

---

(١٤٣) شرح الشافية للرضي ٧٦/١ . ورد فعل من الاجوف اليائي (هيؤ) . وفعل من الناقص اليائي (بهو) ، وآخر منه (نهو) . ينظر : أبنية الصرف ٣٨٥ .

(١٤٤) شرح الشافية للرضي ٧٦/١ .

(١٤٥) الكتاب ٣٦/٤ .

(١٤٦ – ١٤٧) المنصف ٢٤٠/١ . وينظر : تاج العروس (ل ب ب) .

(١٤٨) ليس ٢١ .

(١٤٩ – ١٥٠ – ١٥١) المزهر ٢ / ٣٧ .

(١٥٢) تاج العروس (ف ك ك) . وينظر فيه آخر مادة (ل ب ب)

تسعةً كما هو لازم بالقسمة العقلية . وقد سمع شيء على « فعُلَ – يفعَلُ » و « فعُل – يفعِلُ » فأوِّلَ بالشذوذ ، أو بتداخل اللغات . قال سيبويه : « وقد قال بعض العرب : كدت تكاد ، فقال : فعُلت تفعَلُ ، كما قال : فعِلت أفعَلُ ، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة . وهذا قول الخليل ، وهو شاذ من بابه ، كما أن فَضِلَ يفضُلُ شاذٌ من بابه » (١٥٣) . وحكى غير سيبويه : « دمِت تدام ، ومِتّ تمات ، وجدت تجاد » (١٥٤) وروي من المضاعف على هذهِ الصورة « فعُلَ يفعَلُ » أيضاً : دممُت تدَم ، ولبُبت تلَبّ ، وشرُرت تشَرّ . قال بعضهم في هذه الأفعال : « إن الثلاثة وردت بالضم في الماضي والفتح في المضارع ، على خلاف الأصل ، ولا رابع لها » (١٥٥) . وأما (فعُل – يفعِل) فمثاله « نعُم ينعِم » (١٥٦) ، و « وحُد يحِد» (١٥٧).

تبقى اذن الصورة الثالثة « فعُلَ – يفعُلُ » ، وهي التي يشيع استعمالها فيما جاء من كلام العرب على (فعُلَ) ، حتى تقرر أن صوغ مضارع « فعُلَ» على « يفعُلُ » ثابت مطرد لا ينقطع قياسه (١٥٨) ، وما شذ فإنما يشذ الى احدى الصورتين الأخريين المارّتين ، واللتين لا يعترف لهما المروي من الكلام الفصيح بارتفاعهما الى مستوى الباب الصرفي .

إن دلالات هذا الباب « فعُلَ – يفعُلُ » هي نفسها التي أشير إليها في دلالات (فعُلَ) ما دام هذا الوزن لا يحتمل في الاشتقاق القياسي غير المضارع « يفعُلُ » (١٥٩) . ومثلما كان « فعُلَ » خاصاً بما لا يتعدى ،

---

(١٥٣) الكتاب ٤٠/٤ وينظر : أدب الكاتب ٣٧٣ ، المنصف ١٨٩/١

(١٥٤) الأفعال ٩/١ .

(١٥٥) تاج العروس (ل ب ب) .

(١٥٦) الخصائص ٣٧٨/١ ، و « لسان العرب » (ن ع م) .

(١٥٧) ينظر أوزان الفعل ٣٣ :

(١٥٨) سيأتي الكلام على هذا القياس عما قليل .

(١٥٩) تنظر ص (٣١) من هذا البحث ، والاشتقاق ١٨٥ ، وأبنية الصرف ص (٣٨٥ – ٣٨٦)

كان « يفعُل – خاصاً » بذلك كذلك . قال المبرد : « ويكون على فعُلَ – يفعُلُ ، ولا يكون إلا لما لا يتعدى » (١٦٠) . وقد رتب ابن جني على صفة اللزوم هذه أثراً خاصاً ؛ فذهب الى أن إقرار الضم في عين المضارع ليماثل عين الماضي انما كان بسبب ذلك اللزوم . قال : « فاما قولهم كرُمَ يكرُمُ ؛ فإنهم إنما أقروا في عين المضارع حركة الماضي ؛ لأن هذا باب على حِدَتِه ، لا يكون متعدياً أبداً ، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيءُ عليها » (١٦١) .

أما من حيث الصحة والهمز والاعتلال والتضعيف ، فان ما قيل في «فعُلَ» عامةً يقال في مضارعه المضموم ؛ وذلك لاطراد صوغ المضارع على هذه الصورة . وعليه جاء « فعُلَ – يفعُلُ » من الصحيح والمهموز والمعتل « غير الأجوف والناقص اليائيين واللفيف بنوعيه » ، ولم يجيءْ من المضاعف (١٦٢) .

إنّ هذا الاطراد ثابت لا يقطعه النادر أو الشاذ ، حتى صار ذلك قاعدة تبنى عليها النتائج ، وتتم بسببها المقارنات ، قال ابن جني : « ان فعُلَ لا يختلف مضارعه أبداً » (١٦٣) ثم بنى على ذلك امتناع (نعُم ينعَم) – بطريق تركب اللغات – قائلاً بأن « فعُل لا يحتمل مضارعه الخلاف » (١٦٤) . وساق دليلاً آخر على ذلك بامتناع حذف الفاء من « وضؤ » و « وطؤ » و« وضُع » في المضارع « لئلا يختلف باب لبس من عادته أن يجيء مختلفا » (١٦٥) . وعليه تقرر القياس دون انتظار السماع في هذا الباب . قال ابن جني في موضع آخر من « الخصائص » : « انك لو سمعت « ظرُفَ » ولم تسمع « يظرُف » ؛ هل كنت تتوقف عن أن تقول « يظرُفُ » راكباً له ،

---

(١٦٠) المقتضب ١١٠/٢ .

(١٦١) المنصف ١٨٨/١ .

(١٦٢) ماعدا أفعالا نادرة شذت . تنظر الصفحة السابقة .

(١٦٣ – ١٦٤ – ١٦٥) : الخصائص ٣٧٨/١ ، وينظر المنصف ٢٠٩/١

غير مستحي منه ؟ » (١٦٦) . وهذا ما فسره علماء العربية تفسيراً صوتياً ، يتصل بدلالة الأصوات على المعاني والتناسب بين هذه وتلك . قال السيوطي : « أو كان الماضي على « فعُلَ » بالضم ضمت أيضاً في المضارع ، نحو ظرُفَ يظرُفُ ؛ لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة ، فاختير للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الاخرى ، رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها » (١٦٧) .

يمكن الخلوص مما تقدم في هذا الباب الى أن كلَّ فعل جاء ماضيه على « فعُلَ » صيغ مضارعه على « يفعُلُ » ، ولا عبرة بما شذ عن هذه القاعدة ؛ فانه يحفظ ولا يقاس عليه ؛ وذلك هينٌ لندرة الشاذ وقلته . ثم إنه إذا أريد استعمال أي فعل ثلاثي مجرد في المدح أو الذم كان ذلك ممكناً بنقل هذا الفعل الى « فعُل يفعُل » ، على أن تتوفر فيه الشروط التي تمكنه من هذا النقل ، وهي الشروط التي تمكن من استعمال الفعل للتعجب ، وكذلك هي الشروط التي تمكن من اشتقاق أفعل التفضيل من الفعل الثلاثي المجرد .

* * *

اختلاف الأوزان في الفعل الواحد :

إن ظاهرة لغوية ذات شأن في هذا الموضوع تلفت النظر وتستدعي التوقف ، هي مجيء الفعل الواحد على اكثر من باب فقد يرد الماضي على صورتين : كصورتي الفتح والكسر (بَـرِقَ) (١٦٨) . أو صورتي الفتح

---

(١٦٦) الخصائص ٣٦٩/١ . وحين أراد ابن جني أن يثبت أن الأصل في مضارع (فعل) بالفتح هو الكسر (يفعل) وأن مجيء (يفعل) بالضم حالة هي فرع عن ذلك الأصل إستعان بالقاعدة الخاصة بمضارع (فعل) بالضم قائلا بأن الضم في المضارع قد لزم ما كان ماضيه على « فعل » وأن الفتح في المضارع أصل لما كان ماضيه على « فعل » فالقياس أن يكون الكسر في المضارع أصلا لما كان ماضيه على « فعل » ينظر : المنصف ١٨٦/١

(١٦٧) الهمع ١٦٤/٢ .

(١٦٨) لسان العرب (ب ر ق) .

والضم « سَخُنَ » (١٦٩) ، أو صورتي الكسر والضم (سَفِهَ) (١٧٠) ، وقد يتجاوز الحركتين الى الحركات الثلاث (كَمِلَ) (١٧١) . ولا ريب أن اختلاف الماضي في الفعل الواحد على هذا النحو كثيراً ما يفضي الى اختلاف المضارع : فالماضي (سفِهَ) مضارعه « يسفَهُ » أما (سفُه) فمضارعه « يسفُه » (١٧٢) ، والماضي « هزِل » مضارعه « يهزَل » ، أما « هزَل » فمضارعه « يهزِل » (١٧٣) . وقد يثبت الماضي على صورة واحدة بيد أن المضارع لا يثبت ؛ إذ قد يكون الماضي على « فعَل » نحو « منح » ويكون المضارع بالصورتين : الفتح والكسر « يمنِح » (١٧٤) ونحو « صلَحَ » ويكون المضارع بالصورتين : الفتح والضم (يصلَحُ) (١٧٥) ونحو « عكَف » ويكون المضارع بالصورتين : الكسر والضم « يعكُف » (١٧٦) ونحو « صبَغ » ويكون المضارع بالصور الثلاث جميعاً « يَصْبَغُ » (١٧٧) .

وسواءٌ تغير الماضي وحده دون المضارع ، نحو : طهَرُ – يطهُر (١٧٨)، أو تغير المضارع وحده دون الماضي (نحو : (عطسَ – يعطِسُ) (١٧٩) ، أو تغيرا معاً ؛ بأن تغير الماضي فأدى الى تغير المضارع ، نحو : شهَق – يشهُق ، وشهِق – يشهَق (١٨٠) . فإن ذلك كله مفضٍ الى أمر واحد ، هو مجيء الفعل الواحد على اكثر من باب ، وأن هذه الظاهرة لا تخصّ نوعاً معيناً من الأفعال دون غيره . فقد نجدها مع الفعل المتعدي ، نحو : حشرَ – يحشِرُ ، وحشرَ – يحشُرُ ، كما نجدها مع الفعل اللازم ، نحو : طهَر –

---

(١٦٩) لسان العرب (س خ ن) وفيه : أن (سخن) لغة بني عامر .

(١٧٠) ، (١٧١) لسان العرب (س ف هـ) ، (ك م ل) .

(١٧٢) أدب الكاتب ٣٦٧ . وينظر لسان العرب (س ف هـ)

(١٧٣) – (١٧٤) – (١٧٥) – ١٧٦–١٧٧) : لسان العرب (هـ ز ل) ، (م ن ح) ، (ص ل ح) ، (ع ك ف) ، (ص ب غ) .

(١٧٨ – ١٨٧) : يراجع بشأن هذه الأفعال كل من لسان العرب و« تاج العروس » في المواد : (ط هـ ر – ع ط س – ش هـ ق – أ ف ل – ز أ ر – ب ر ء – و ب ق – ر و ع ، ر ي ع – ج ث و – ج ث ي – ص د د).

يطهُر ، وطهَر — يطهُر ، كما مرَّ قبل قليل . ثم إن ذلك قد يكون مع الفعل الصحيح على ما هو بينٌ في الأفعال المذكورة . وقد يكون مع الفعل المهموز فاءً نحو : أفِلَ — يأفَلُ ، أفَلَ — يأفُلُ (١٨١) ، أو عيناً نحو : زأر — يزأَر ، وزأر — يزئِر (١٨٢) ، أو لاماً نحو : برِئ — يبرَأ ، وبرَأ — يبرُؤ (١٨٣) . وقد يكون مع المعتلّ فاءً ، نحو : وبق — يبِقُ ، ووبق — يوبق (١٨٤) أو عيناً نحو : راع — يروَع ، ورَاع — يَريع (١٨٥) أو لاماً نحو : جثا — يجثو — وجثا — يجثي (١٨٦) ، وقد يكون مع المضاعف نحو : صدَّ — يصُدّ ، وصدَّ — يصِدّ (١٨٧) .

ويؤدي هذا التباين في المبنى الى النظر فيما يطرأ على المعنى من تبدل واختلاف . ففي الكثير من الاحوال يبقى المعنى ثابتاً دون تأثر بتغير الأوزان ، نحو : عطَس — يعطِس ، وعطَس — يعطُس (١٨٨) وقد عقد ابن قتيبة أبواباً في كتابه « أدب الكاتب » في هذا الشأن ، منها : « باب فعَلت وفعُلت بمعنى » (١٨٩) ، و « باب فعِلت وفعُلت بمعنى » (١٩٠) . على حين يستتبع اختلاف المبنى في أحوال أخرى اختلاف الدلالة . فالفعل « رمد » مثلاً إذا كان « رمَد — يرمِد » فإنه بمعنى هلك ، واذا كان « رمِد — يرَمدُ » فإنه بمعنى هيجان العين وانتفاخها (١٩١) .

وتدل الشواهد على أن النوع الاول — المختلف المبنى المتفق المعنى — إنما نشأ في متن اللغة جراء اختلاف اللهجات العربية في بعض مظاهرها الصوتية واللفظية . فاذا نطق هؤلاء بكلمة على صيغة ، نطق بها غيرهم على نحو آخر . ولو عدنا الى معظم الأفعال المذكورة آنفاً ، لالفينا مظان العربية ومعجماتها المعتمدة

---

(١٨٨) أدب الكاتب ٣٦٧ . وينظر لسان العرب : ع ط س .

(١٨٩) أدب الكاتب ٣٦٧ .

(١٩٠) أدب الكاتب ٣٦٧ .

(١٩١) تنظر مادة (ر م د) في كل من « لسان العرب » و « تاج العروس » .

تعزو تلك النماذج الى لغات القبائل المختلفة ، مصرحةً تارةً باسم القبيلة ، وواصفة تارة أخرى تلك الصورة بأنها « لغة » . قال ابن قتيبة : « بَئِس يَبْأَسُ ويَبْئِسُ : عليا مضر تكسر ، وسفلاها تفتح » (١٩٢) . وجاء في « المصباح المنير » : « تقول أهل نجد : لهوت عنه ألهو لهياً ، والأصل على فعول من باب قعد ، وأهل العالية : لهيت عنه ألهى ، من باب تعب . »(١٩٣) وقال ابن دريد : « كاد يكود ويكيد ، وحاد يحود ويحيد : لغة يمانية »(١٩٤) ، والفصحى على ما هو معلوم : كاد يكاد . وهكذا نسبت هذه الأفعال الى لغات القبائل على حسب الأبنية . أما وصف الصيغة بأنها لغة دون نسبة ، فكثير أيضاً . جاء في « لسان العرب » : « وصبغ الثوب والشيب ونحوهما يصبَغه ويصبُغُه ويصبِغُهُ : ثلاث لغات ، الكسر عن اللحياني » (١٩٥) . وقال أبو عبيدة : « وروي أن من العرب من يقول : فضِل يفضل مثل حذِرَ يحذَرُ » (١٩٦) .

وجاء في « لسان العرب » في الكلام على الفعل « كمل » :

« وفيه ثلاث لغات : كمَل الشيُ يكمُل ، وكمِلَ وكمُلَ كمالاً وكمولاً . قال قال الجوهري : والكسر أردؤها » (١٩٧) .

وفي الحق أنّ هذا توثيق تام وتحقيق وافٍ لمذهب كثير من أوائل علماء العربية القائل إن وجود الألفاظ المختلفة ذات الدلالة الواحدة يقضي بنسبتها الى لغات القبائل المختلفة ، ولا يجوز أن يكون ذلك في لغة قبيلة واحدة . قال ابن درستويه وهو يتحدث عن « فعَلَ » و « أفعل » المتفقيْن في المعنى : « لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد ، إلا أن

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١٩٢) أدب الكاتب ٣٧٢ .

(١٩٣) تنظر مادة (ل هـ و) في « المصباح المنير » .

(١٩٤) جمهرة اللغة لابن دريد ٢٩٨/٢ .

(١٩٥) مادة (ص ب غ) .

(١٩٦) أدب الكاتب ٣٧٣ .

(١٩٧) مادة (ك م ل) . .

يجيء ذلك في لغتين مختلفتين . فأمّا من لغة واحدة ، فمحالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد » (١٩٨) . وهذا ما ينطبق كلّ الانطباق على الفعل الثلاثي المجرد الآتي على أبنية مختلفة ومعنى واحد ، إذ اختلاف البناء واقع : إنْ بالحرف أو بالحركة .

ونذهب بإزاء هذه الضروب المختلفة من الصيغ الفعلية الى لزوم اللجوء الى الاختيار ، وانتقاء الأفصح ، اكتفاءً به ؛ ما دام هو الصورة العالية التي تنص عليها المعجمات العربية الأصيلة . ذلك أن ضبط هذه الأبنية المتداخلة وحفظها ، عسير كل العسر على المتلقي ، وهو يكتسب العربية بالتعليم والدُّربة . على أن هذا الأمر لا يخصّ الفعل الثلاثي المجرد ، بل إنه يعمّ الألفاظ العربيّة الكثيرة التي لها هذا الحكم ، وتتسم بهذه السمة : وحدة المعنى وتعدد المبنى ، وقد بلغ ذلك التعدد أحياناً حداً غريباً من الصور المختلفة (١٩٩) .

ذلك هو النوع الأول (المختلف المبنى المتفق المعنى) . أما إن اختلف المبنى والمعنى (النوع الثاني) كما في « رمَد – يرمِد ، ورمِد – يرمَدُ » حيث المبنى الأول للهلاك ، والثاني لمرض العين (٢٠٠) ، وكما في « حلَم – يحلُم ، وحلُم – يحلُم » حيث المبنى الاول للرؤيا في المنام ، والثاني من الحِلْم وهو الأناة والعقل (٢٠١) ، وكما في « أصِل – يأصَل ، وأصُل – يأصُل » حيث المبنى الاول لأسْن الماء والثاني للأصالة وعلو الحسب

---

(١٩٨) المزهر ١/٣٨٤ .

(١٩٩) ينظر : حركة التصحيح اللغوي ٢٣٩ . وينظر مادة ب ر ه)) في « تاج العروس » مثالا لتعدد أوزان الفعل، ولفظة (رغوة) في أدب الكاتب ٤٦٥ – ٤٦٦ مثالا لتعدد صور الاسم ، ولفظة (رب) في « أسرار العربية للأنباري ٢٠٩ » وفي « التسهل لابن مالك : ١٤٧ مثالا لتعدد صور الحرف .

(٢٠٠) ينظر الهامش (١٩١) في هذا البحث .

(٢٠١) تنظر مادة « ح ل م » في « لسان العرب » و« تاج العروس » .

والنسب (٢٠٢) ... فإننا نرى أن هذه كلمات مختلفة غير متفقة في شيء ؛ فاللفظ غير اللفظ ، والدلالة غير الدلالة ، وما هي الا مفردات مستقلة شأنها شأن أية مفردة لغوية أخرى .

وقد عرض الدكتور إبراهيم أنيس للأفعال الثلاثية الواردة على اكثر من باب ، ونظر فيها من حيث الدلالة : إن اتفقت الدلالة فثمة حكم ، وإن اختلفت فثمة حكم آخر . ففي الحالة الأولى رأى أنّ الفعل إذا جاء على البابين : « فعَل – يفعِل ، وفعَل – يفعُل » ، فإنه يُعتد بهما معاً ، ولا يهمل أحدهما ، وغاية ما يقال هنا إنّ الكسر ينسب الى البيئة الحجازية ، وأن الضم ينسب الى البيئة البدوية (٢٠٣) . وهذه الحالة هي حالة ثبوت الماضي « فعَل » وتغير المضارع « يفعِل ، يفعُل » . أما إذا جاء الفعل على البابين : « فعَل – يفعَل ، وفعِل – يفعَل » – أي بتغير الماضي والمضارع معاً – فإن المعنى هو الذي يحدد البناء . فاذا كان الفعل من الافعال الاختيارية ، حددنا اه أحد البابين : « فعَلَ – يفعِلُ » و « فعِلَ – يفعُلُ » . واذا كان من الأفعال الاجبارية ، حددنا له « فعِلَ – يفعَلُ » . وفي كلتا الحالتين نتمسك بالصورة المحددة ونهمل ما عداها (٢٠٤) . ثم رأى الدكتور أن الفعل إذا جاء على « فعِلَ – يفعَلُ » و « فعُلَ – يفعُلُ » ، فبجدر بنا أن نجعله للباب الأوّل وحده ، وأنه إذا جاء على « فعَل – يفعُل ، وفعَلَ – يفعِلُ ، وفعُلَ – يفعُلُ » فإنه يفسر على أن الفعل من البابين الأول والثاني ، وأن الصورة الثالثة قد قصد فيها المبالغة حيث حوّل الفعل من الحالة السابقة الى الحالة اللاحقة للرغبة في جعل المعنى من الصفات الغريزية الثابتة (٢٠٥) .

---

(٢٠٢) تنظر مادة « أ ص ل » في « لسان العرب » و« تاج العروس » .

(٢٠٣) ، (٢٠٤) ، (٢٠٥) : من أسرار اللغة ٦١ .

ومع حسن هذا التقسيم نرى أن المعجمات العربية هي التي حددت الأفصح والأنقى ، وأشارت الى غيره من الضعيف والردئ والقليل والنادر ، فحكمها لا يلتقي بالضرورة مع هذا التقسيم . وهي قد تنقل صيغة على أنها هي العالية في اقوال الفصحاء ، على حين يحدد هذا التقسيم صيغة أخرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن هذا التقسيم لا يسلك نهجاً واحداً في أحكامه ، فهو تارة يرتضي الصورتين معاً إذا ورد الفعل عليها « كما في فعَلَ — يفعِلُ ، وفعَلَ — يفعُلُ » ، وتارة يرفض إحدى الصورتين كما في : فعَلَ — يفعُل ، وفعِل — يفعَلُ » ، وكما في فعِل — يفعَل ، وفعُل — يفعُل » . ثم إنه قد حكم على باب « فعُل — يفعُل » بالإهمال إذا جاء مع « فعِل — يفعَل » . ولكنه قبله وفسرّ مجيئه برغبة المتكلم في جعل المعنى من الصفات الغرزية الثابتة في الحالة الأخيرة . وبعد هذا كله أهمل التقسيم حالات أخرى لاختلاف الأبواب ؛ اذ أهمل الاشارة الى « فعَلَ يفعَل » ، و « فعِل يفعِل » ، وما يمكن لهما من الاقتران مع الأبواب الأخرى في الفعل الواحد ، وهو كثير على ما هو مثبت في المعجمات العربية الأصيلة المعتمدة .

أما في الحالة الثانية ، فقد رأى أن الدلا ة إما أن تختلف اختلافاً يسيراً ، وإما أن تختلف اختلافاً بعيداً . فان كان الأول ، فهو مقبولٌ مألوف ، كما في الفعل « عرَف » من باب ضرب بمعنى المعرفة ، ومن باب فرح بمعنى العرْف وطيب الرائحة ، أو كالفعل « أنف » من باب فرح بمعنى ترفع عن الشيْ ، ومن باب نصرَ بمعنى ضَرب أنفه » (٢٠٦) وهذا الاختلاف الطفيف في الدلالة سبب كاف لاختلاف الاوزان في الفعل الواحد (٢٠٧) . وواضح من ذلك أن المتكلم ملزم هنا بمعرفة كل وزن وما يقابله من معنى وليس هناك

---

(٢٠٦) : من اسرار اللغة ٥٨ .

(٢٠٧) : من اسرار اللغة ٥٨ .

اختيار . وإن كان الثاني (الاختلاف الدلالي البعيد » ، نحو : « أصِل — يأصَلُ ، وأصُلَ — يأصُلُ » — كما تقدم بيان دلالاتيه (٢٠٨) — فإنّ الدكتور يرى أن هذا لا يعقل أن يكون واحداً اختلف بابه لاختلاف دلالاته ، وانما المعقول أن يكون هذا الفعل وأمثاله قد مرّ في أطوار صوتية سابقة ، وكان في المنشأ فعلين ، ثم التقيا في لفظ واحد نتيجة لتلك الأطوار . وضرب الدكتور مثلاً كلمة « التغب » بمعنى الوسخ تارةً والجوع أخرى ، ورجح أن هذه الكلمة كانت « السّغَب » بمعنى الجوع ، وأنهما مرت بأطوار صوتية ، فقلبت السين تاءً ، فاتفقت الكلمتان (٢٠٩) . ثم قال : « ولاشك أن ما حدث في هذه الكلمة قد تم في أفعال كثيرة تنحدر في الأصل من منابع مختلفة ، ثم صادف أن كان الاشتراك في اللفظ ، وإلا فكيف نتصور أن مجرد الانتقال بالفعل « أصل » ، من باب فرِح الى باب كرُم غيّر المعنى من أسن الماء وتغير رائحته الى أن يصبح المرء ذا حسب ونسب ؟ أليس الأولى أن نقول إن « أصل » بمعنى صار ذا حسب ترتبط بمادة « الأسل » ، أو أن نقول إن « أصل » بمعنى أسن ترتبط بهذه المادة ، ثم تغيرت النون الى اللام والسين الى الصاد ؟ » (٢١٠) . وواضح من ذلك أيضاً أن المتكلم ملزم هنا كذلك بمعرفة كل وزن وما يقابله من معنى ، وأنه لا اختيار هناك ! وعلى هذا لم ينتفع المتكلم — بالبحث عن الأصول القديمة لهذه الأفعال — شيئاً جديداً ، يعينه على ضبط صورة الفعل الثلاثي المجرد في وضعها القائم ، إن كان لها وضع غيره في سالف الأزمان . وبذلك استوت الحالتان : حالة الاختلاف الدلالي القريب ، وحالة الاختلاف الدلالي البعيد ، في أن كلتيهما تفرض على المتكلم معرفة المبنى مع كل معنى . وهذا ما أرناده في موضع سابق حين ذكرنا أن

---

(٢٠٨) : ينظر الهامش رقم ٢٠٢ .

(٢٠٩ — ٢١٠) من اسرار اللغة ٥٨ .

هذا النوع برمته « المختلف المبنى المختلف المعنى » انما هو كلمات مستقلة حكمها حكم أية كلمة أخرى في اللغة العربية تلزم المتكلم معرفة الصورة اللفظية وما يقابلها من دلالة (٢١١) . هذا الى أن البحث في الأصول القديمة للألفاظ وما كانت عليه من هيئة أمر ، إنما يقوم على الظنّ والافتراض ، لا على القطع واليقين .

ولقد تبين خلال البحث أن هناك خطوطاً قياسية غالبة في معظم أحوال الفعل الثلاثي المجرد الوارد على وجه واحد . بيد أن ما ورد منه على وجهين ، أو أكثر ، يثير مسألة البحث في أصل هذا التعدد وحقيقة القياس فيه . ومن المحقق أن الفعل قد يشذ عن بابه شذوذاً تاماً ، وذلك إذا ورد على صورة واحدة هي الصورة الخارجية عن الباب المقرر . فقد يكون بابه الضم، وهو لم يرد الا على صورة الكسر ، كالمضارع من « فعَلَ » المضاعف إذا كان متعدياً حيث يجب في عينه الضم ولكن الفعل « حبَّ » — وهو من هذا الصنف — جاء مضارعه بصورة واحدة هي الكسر لا الضم فقالوا : « يحِب » (٢١٢) . وعلى العكس فقد يكون الباب هو الكسر ، كما في المضارع من « فعَلَ » المضاعف إذا كان لازماً ، ولكنه لم يرد الا بالضم وحده ، نحو : مرَّ — يمُرّ (٢١٣) . وقد يشذ الفعل ، إذا ورد على اكثر من وجه ، في صورة دون صورة ، فتارةً ينطق على القياس ، وأخرى على غيره ، نحو : شدّ — يشُدّ وشدّ — يشِدّ (٢١٤) حيث الضم هو القياس والكسر هو الشذوذ ونحو : « جدّ — يجِدّ ، وجدّ — يجُدّ » (٢١٥) حيث الكسر هو القياس والضم هو الشذوذ .

---

(٢١١) : تنظر ص (٤٢) .

(٢١٢ — ٢١٨) : ينظر « لسان العرب » ، و « تاج العروس » في المواد (ح ب ب) — م ر ر — (ش د د) — (ج د د) — (ن ع م) — (ل ب ب) .

ويلاحظ ذلك مع الماضي « فعِل » إذ قد يرد الفعل على القياس مثل « حسِب — يحسَبُ » بفتح عين المضارع ، ثم يرد على الشذوذ مثل « حسِب — يحسِب » بكسرها ، أو يرد على القياس مثل « نعِم — ينعَمُ » بالفتح ، ثم يرد في وجه على الشذوذ بالضم مثل « نعِم — ينعُم » (٢١٦) . وكذلك الحال مع « فعُلَ » إذْ قياس مضارعه « يفعُلُ » . ولكنه قد يرد على القياس وعلى الشذوذ في فعل واحد ، نحو : « لبُبْت — تلُبّ ، ولببُت — تلَب » (٢١٧) فجاء المضارع بالفتح شذوذاً ، ونحو « نعِم — ينعَم ، ونعُم — ينعِمُ » (٢١٨) . فجاء المضارع بالكسر شذوذاً .

وقد وصف المتقدمون ظاهرة الخروج عن الباب الصرفي القياسي بالشذوذ تارة ، وبما سمّاه ابن جني « تركب اللغات » تارة أخرى . وقد يطلق عليه الوصفان معاً . قال ابن جني : « وأما يهلَك بفتح الياء واللام جميعاً ، فشاذة ومرغوب عنها ؛ لأن الماضي « هلَك » فعَلَ مفتوح العين ، ولا يأتي يفعل مفتوح العين فيها جميعاً الا الشاذ ، وانما هو أيضاً لغات تداخلت »(٢١٩) وتداخل اللغات او تركبها هو أن يؤخذ الماضي من لغة قبيلة ، ويؤخذ المضارع من لغة قبيلة أخرى ، فتحدث الصورة الجديدة ؛ وهي الصورة التي لا تجري على القياس الاول ولا على القياس الثاني . قال الكسائي يعلل ورود « حسِب — يحسِبُ » : « أخذوا يحسِب بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون : حسَب — يحسِبُ ؛ فكأنّ حسِب من لغتهم في أنفسهم ، ويحسِب لغة لغيرهم سمعوها منهم فتكلموا بها ، ولم يقع أصل البناء على فعِلَ يفعِلُ . » (٢٢٠) وقال الفراء معقباً : « قوّى هذا الذي ذكره الكسائي عندي أني سمعت بعض العرب يقول : فضِل يفضُل » (٢٢١) . فشرح أبو بكر ابن الانباري ذلك بقوله : « يذهب الفراء الى أن يفعُل لا يكون مستقبلاً لفعِل

---

(٢١٩) : المحتسب ٢ / ٢٦٨ .

(٢٢٠ — ٢٢١) الاضداد : ١٠ .

وأن أصل يفضُل من لغة قوم يقولون فضَل يفضُل فأخذ هؤلاء ضم المستقبل عنهم (٢٢٢) . وقد عقد ابن جني في « الخصائص » باباً هو « باب في تركب اللغات » عاب فيه على من يصف الأفعال الخارجة عن القياس بأنها شاذة أن يذهبوا الى ذلك ، وقال : إن ذلك وليدُ تداخل اللغات ، وتكون لغة خاصّة . قال : « ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِل يفعُل ؛ نحو نعِم ينعُم ، ودمت تدوم ، ومِتّ تموت . وقالوا أيضاً فيما جاء من فعَل يفعَل ، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو قلى يقلى ، وسلايسلى ، وجبى يجبى ، وركن يركن ، وقنَط يقنط » (٢٢٣) ثم قال : « واعلم أن اكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت » ٢٢٤) وبيّن معنى التداخل فقال مفسراً ورود قلى يقلىَ وسلايسلىَ : « إنهم قد قالوا : قلَيت الرجل وقلِيته . فمن قال : قلَيته فإنه يقول : أقليه ، ومن قال : قلِيته قال : أقلاه . وكذلك من قال : سلوته قال : أسلوه ، ومن قال : سليته قال : أسلاه . ثم تلاقى أصحاب اللغتين ، فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه الى لغته ، فتركبت هناك لغة ثالثة ، كأنّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلِي ، فصار في لغته : سلايسلى » (٢٢٥).

وواضح من كلام ابن جني ومن سبقه : الكسائي والفراء وابن الانباري ، أن اختلاط اصحاب اللغتين وسماع بعضهم بعضاً قد أدى الى حدوث اللغة الثالثة ، وأن الاقتراض اللغوي شمل الماضي وحده ، أو المضارع وحده كيما تنشأ تلك الصورة . ورأى الدكتور إبراهيم أنيس أن كلام ابن جني يمكن أن يفسر بأنّ ما أخذ من اللغة الأخرى إنما كان مفردةً ولم يكن وزناً ، « لأن الأوزان لا تستعار ، وإنما الذي يستعار هو الكلمات » (٢٢٦) ، وأنّ

---

(٢٢٢) : الاضداد (١٠ — ١١) .

(٢٢٣) الخصائص ١/٣٧٤ — ٣٧٥ .

(٢٢٥ : الخصائص ١ / ٣٧٦ .

(٢٢٤) الخصائص ١/٣٧٥ .

(٢٢٦) من اسرار اللغة ٤٧ .

« افتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون مضارعه، أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال » (٢٢٧) . وانتهى الدكتور الى أن الصورة المستعارة إنما هي وزن شاذ عن قياس ذلك الباب الصرفي ، لا أنها تعني تكون باب فعلي جديد (٢٢٨) . والحق أن ابن جني رفض أن تكون هذه الأوزان في باب الشذوذ ، كما تقدم بيانه ، وقال : « إن اكثر ذلك وعامته إنماهو لغات تداخلت فتركبت » (٢٢٩) ، وأن من يصف هذه الأنماط بالشذوذ إنما هو ، عند ابن جني ، ضعيف النظر ، خفّ فهمه الى تلقي ظاهر هذه اللغة (٢٣٠) . على أن ما استقر رأينا عليه أن اختلاف النظرة الى تلك الصور الجديدة ، وعدّها شواذّ ، أو عدّها لغات متركبة ، لا يغير من واقعها اللغوي شيئاً ، وهو أنها أفعال سماعية محدودة الورود في الكلام الفصيح ، وأنها وردت بالأوجه القياسية أيضاً . فإن كان الوجه فيها قياسياً ، نحو : نعَم — ينعِم ، أو نعَم — ينعُمُ ، أو نعِم — ينعَمُ ، أو « نعُم — ينعُمُ ، فشأنه شأن أيّ فعل وارد على باب قياسي ، وإن كان الوجه غير قياسي نحو : نعِم — ينعُم ، أو نعم — ينعم ، (٢٣١) ، فشأنه شأن كل لفظة فصيحة جاءت على غير القياس : تحفظ ، ولا يقاس عليها .

---

(٢٢٧) : من أسرار اللغة ٤٧ .

(٢٢٨) قال في الموضع نفسه : فاذا صح تفسير نا هذا الكلام ابن جني كان مثل هذا الوزن من شواذ اللهجات ، ولا تكون الشواذ باباباً من أبواب الفعل في أي لهجة » .

(٢٢٩) الخصائص ٣٧٥/١ (٢٣٠) الخصائص ٣٧٤/١ .

(٢٣١) مادة (ن/ع/د) في « لسان العرب » و « تاج العروس » .

الخاتمـة

(في نتائــج البحــث)

إن الأصل في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد هو السماع ؛ لأن اللغة أصلاً سماعية قبل أن تكون قياسية . ومع هذا نقرر أن سمات ٍ عامة ً غالبة ً تمكن رؤيتها في خِضَمّ الأفعال الثلاثية المجردة :

أولاً : إنّ الفعل الثلاثي المجرد ، شأنه شأن كثير من مفردات اللغة ، يرد على صورة واحدة أو على صور مختلفة . وفي كلتا الحالتين إما أن يكون ذا دلالة واحدة أو ذا دلالات مختلفة . فإن كان على صورة واحدة ودلالة واحدة ، أو كان على صورة واحدة ودلالات مختلفة ، أو كان على صور مختلفة ودلالات مختلفة ، لزم في هذه جميعاً أن يحيط المتكلم أو الكاتب بمعرفة تامة لكل حالة يستعملها من هذه الحالات مبناها ومعناها . وإن كان الفعل على صور متعددة ودلالة واحـــدة ، لجـأ الى الاختيار القائم على أساس انتقاء الصورة الأشهر في كلام الفصحاء . فإن تساوت الصور في الشهرة والاستعمال ، يلجأ الى اختيار الصورة الأقيس .

ثانياً : إنّ الأصل في صوغ المضارع من « فعَلَ » المفتوح هو « يفعِلُ » المكسور . ويطرد هذا القياس مع مهموز الفاء والمثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين والمضاعف اللازم . أما « يفعُلُ » و « يفعَلُ » فتحددهما الشهرة أولاً ؛ فإن لم يكونا مشهورين حدّدا في ضوء ما يأتي :

أ — إنّ « يفعُلُ » يطّرد قياسه مع الناقص والأجوف الواويين ومع المضاعف المتعدي ، وكذلك إذا دل على المغالبة .

ب — إنّ « يفعَلُ » خاصّ بما عينه أو لامه حرف حلق . على أن ذلك يطّرد ولا ينعكس ، فلا يلزم في كل حلقي أن يرد على هذا الباب .

هذه المقاييس غالبة أو مطّردة . فإن لم يكن الفعل مشهوراً ، ولم يمكن تحديد بابه في ضوء ما تقدم ، لُجِيءَ الى المعجم العام أو معجم الأفعال خاصة (٢٣٢) .

ثالثاً : إنّ الأصل في صوغ المضارع من « فعِلَ » المكسور هو « يفعَلُ » المفتوح . وهذا الوزن هو القياس الذي يَلزم اعتماده وطرده ، وكل ما خرج عنه الى « يفعِلُ » ، أو الى « يفعُل » ، فمقصور على السماع وهو لا يعدو أفعالاً معينة ؛ سمع معظمها على الوجه القياسي ، أيضاً ، مما يدعو الى اعتماده اذا كان الأشهر في الاستعمال . ثم سمع أقلّها على « يفعِلُ » وحدَهُ دون القياس ، وهـذا محصور في نماذج محددة مخصوصة من المثـال الواوي .

رابعاً : إنّ الأصل في صوغ المضارع من « فعُلَ » المضموم هو « يفعُلُ » المضموم أيضاً . ولا عبرة ولا اعتداد بما خرج عنه الى «يفعَلُ» ، أو إلى « يفعِل » ، فهو نادر جداً ، وليس بالمتكلم أو الكاتب حاجة إليه ؛ لاشتهاره على الوجه القياسي « يفعُل » أيضاً ، وهو الوجه الواجب الاعتماد .

ونخلص مما تقدم أنه لا إشكال في صوغ المضارع من « فعِلَ » المكسور ، ولا من « فعُلَ » المضموم (فالشواذ قليلة تحفظ) . أما الصوغ من « فعَلَ » المفتوح ، فيعتمد على الشهرة (على الرغم من أن الأصل هو « يفعِلُ » المكسور) واذا لم تسعف الشهرة نظر الى الفعل في ضوء الحالات القياسية الخاصة بهذا الوزن . فان لم يكن الفعـل ضمن تلك الحالات ، لجيء الى المعجم . أما إذا إذا لم ينص المعجم على تلك الصيغة ، أخذ بما قال أبو زيد الأنصاري في اختيار « يفعِلُ » أو « يفعُلُ » على حدٍّ سواء .

---

(٢٣٢) أهم ما في هذا من المعجمات الخاصة بالأفعال : كتاب الأفعال لابن القوطية (٣٦٧هـ) ، و والأفعال للسرقسطي (بعد ٤٠٠ هـ) ، والأفعال لابن القطاع (٥١٥ هـ) . وهي محققـة مطبوعة .